مكونات الجملة الاسمية في النحو الكوفيّ من خلال شرح الرضيّ على الكافية

أ. م. د. سعاد كريدي كنداوي & م.باحث:كريم دوهان عويز

كلية التربية /جامعة القادسية

الخلاصة:

١. أنَّ الرضيَّ الإستراباذيَّ قد عنى عناية كبيرة بذكر آراء الكوفيين في شرحه على الكافية، ولم يكتفِ بعرضِ آرائِهم، فقد كان يحلل ويناقشُ، ويقابلهُ مع الرأي البصري، فيأخذ به حيناً وكثيراً ما يفضّلُ عليه الرأي البصري .

٢. نسبَ الرضيُّ بعضَ الآراء إلى الكوفيين ، وفي مصنّفاتهم ما يخالف ما نسبه الرضيُّ إليهم ، وهذا يعدُّ مؤشراً على أنَّ الرضيَّ لم يكن دائم الاعتماد في نقل آراء الكوفيين على مصنّفاتهم ، فقد اعتمد في بعضها على ما نقلَهُ النحويون قبله .

٣. أنَّ اعتماد الرضيّ على النحويين المتقدّمين في نقل آراء الكوفيين يفوّت علينا فرصة الحصول على النحو الكوفي من مرحلةٍ بعيدة عن التعصّب ؛ لأن بَعْد الرضيّ عن مرحلة التعصب لا ينفعنا في شيء إذا كان الرضيُّ ينقل آراء الكوفيين عن نحويين في مرحلة عرفت بالتعصب .

٤. يظهر في بعض المسائل اعتمادُ الكوفيين على كتاب سيبويه في تقعيد القواعد النحوية ، وإن لم يصرّحوا بمرجعيّتهم النحوية هذه كما هو المشهور عند إخوانهم البصريين .

٥. بعض الآراء التي نُسب إلى الكوفيين أنّهم خالفوا فيها إخوانهم البصريين يمكن قراءتها بقراءة أخرى تنسجم مع قواعد الكوفيين يظهرُ من خلالها توافقهم في هذه المسائل مع البصريين ، منها (إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور) .

المقدّمة

الحمدُ لله ربّ العالمين والصلاةُ والسلام على سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين .

وبعدُ :

فإنَّ ثمةَ أسباباً حالت دون وضع صورة متكاملة للنحو الكوفي، بعضها يتعلّق بالنحو الكــوفيّ نفسه، وأخرى خارجة عنه، وأهمّ هذه الأسباب:

١. ضياع الكثير من مصنّفاتِ الكوفيين النحوية، وهذا بلاءٌ أصاب التراثَ العربي كلَّهُ، ولـه أسـبابه المعروفة.
٢. التأليف أو التصنيف، فقد شاع عند الكوفيين الاعتمادُ على الأمالي، فأغلبُ مصنّفاتهم التي بين أيدينا هي من إملاءِ الشيخ على تلاميذه .
٣. غياب الشروح للمتون النحوية، إذ لا نجد شرحاً واحداً عند الكوفيين لمتنٍ نحوي، ولم تذكر ذلـك المصادر المعنية، وهذا الأمرُ فوّتَ حِفظَ المتون الكوفية وحِفظَ آرائهم.
٤. انقطاع الانتماء إلى المذهب الكوفي، فلا يكاد ينتهي القرن الرابع الهجري حتّى ينتهي تداول النحو الكوفي عند أصحابه، وأصبح النحو الكوفي آراءً يتناقلها أصحابُ البصريين مثل السيرافيّ وأبـو علي الفارسيّ وابن جنّي وغيرهم .

ومع هذه الأسباب وغيرها أصبح الدارس للنحو الكوفي لا يستطيع أنْ يضع صـورة كاملـة للنحو الكوفي، فالنحو الكوفي لا يشكّل الهيكلية الكاملة للنحو العربي، ولا يسدُّ الثغرات، ولا يجيبُ على جميع التساؤلات. لذا التجأ الباحثون لسدِّ هذه الثغرات عن طريق تحصيل النحو الكوفي المبثوثِ فـي المتون النحوية التي جاءت بعد الكوفيين. ولمّا كانت المرحلةُ القريبة العهد من النحو الكوفيّ تُوصـف بالتعصّب، ولم يزلْ أثر التعصّب فيها رأينا أنّه من المفيد ((أن نتوجّه إلى نحاة متأخرين فـي الـزمن بعيدين عن التأثّر بخلفيات التنافس بين المدرستين لنفوز بتقديم لنظرة الكوفيين أكثر موضوعية وتناسقاً، وهذا ما نجده عند رضي الدين الإستراباذي)) في شرحه على الكافية لذا سندرس في بحثنا هـذا ــ إن شاء الله ــ آراء الكوفيين المتعلّقة بالجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) التي ذكرها الرضيُّ فـي شـرحه المذكور. ولا يفوتنا أن نسجّل أنَّ النحو الكوفيّ لا يعرض عند المتأخّرين إلاّ ما خـالفَ منـه النحـو البصريّ، لذا لا تكون دراستنا للنحو الكوفي بمعزل تامٍ عن النحو البصري.

أولاً: المبتدأ، وفيه:

١. رافع المبتدأ والخبر(*):

العاملُ في المبتدأ والخبرِ من المسائلِ التي أفرزتها نظريةُ العاملِ، وملخّصُ هذه النظريـةِ أنَّ لكلّ معمولٍ مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً عاملاً يعملُ فيهِ الرفعَ أو النصبَ أو الجرَّ أو الجزمَ. ولمّا كانَ المبتدأُ يقعُ في بدايةِ الجملةِ الاسميةِ ولا يوجدُ قبلَهُ ما يعمـلُ فيـهِ، فقـد اختلـفَ النحويّونَ في عاملهِ، واختلفوا في عاملِ الخبرِ أيضاً.

قال الرضيُّ: ((وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء. إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر))[١]. وقال:((وقال الكسائي والفراء: هما يترافعان وقد قوّينا هذا في حدِّ العاملِ[٢]))[٣].

نسبَ الرضيُّ إلى الكوفيين أنَّ المبتدأَ والخبرَ مترافعانِ ، ومعنى مترافعانِ ، أي : ارتفعَ احدُهما بالآخرِ . وهذا ما نجدهُ في كُتُبِهم ، قال الفرّاءُ ــ في تفسيرِ قولهِ تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ...﴾[٤] ــ : ((ثُمَّ استأنفَ (الراسخون) فرفعَهُم بـ(يقولون)))[٥] .

فـ(الراسخونَ) مبتدأ ، وقد رُفِعَ بالخبرِ وهو(يقولون) . والصورةُ تبدو أكثر وضوحاً عند ابن الأنباريّ ، قال في حديثِهِ عن بيتِ عنترةَ بنِ شدّاد :

وحشيَّتي سَرجٌ على عَبْلِ الشوى نهْدٍ مراكلُه نَبيلِ المَحْزِمِ[٦]

: ((والحشيَّةُ مرفوعةٌ بسرج وسرج بها))[٧] . فقد جعلَ (حشيَّتي) مبتدأً مرفوعاً بـ(سرج) ، و(سرج) خبراً مرفوعاً بـ(حشيَّتي) ، ومثله في بيتِ عنترةَ :

أَثني عليَّ بما علمتِ فإنّني سمحٌ مخالطتي إذا لم أظلم[٨]

قال : ((وسمحٌ مرتفع بالمخالطة ، والمخالطة مرتفعة به))[٩] . فـ(المخالطةُ وسمحٌ) قد ترافعا[١٠] . وكثيرةٌ هي المواضعُ التي ذكرَ فيها ابنُ الأنباريّ ترافعَ المبتدأ والخبر[١١] .

فالكوفيونَ يرونَ أنَّ تلازمَ المبتدأ والخبرِ ، واقتضاءِ أحدهما للآخر يوجبُ رفعَ كلِّ واحدٍ منهما بالآخر[١٢] ، وقد أيّدَ الرضيُّ رأيَهم هذا وقوّاهُ[١٣] . وقد تابعَهُم عليهِ بعضُ النحويينَ[١٤] .

وقد نسبَ الرضيُّ ألى الكوفيينَ رأياً آخرَ ، مفادُهُ أنَّ المبتدأَ يرتفعُ بما يعودُ عليهِ من الخبرِ[١٥] . والحقيقةُ أنَّ هذا ليس رأياً آخرَ للكوفيينَ ، إنّما هو رأيُهم في رافعِ المبتدأ إذا كانَ خبرهُ جملةً ، فإنّهُ يرتفعُ بما يعودُ عليهِ من الخبرِ .

ومن الأمثلةِ على ذلك قولُ الفرّاءِ ــ في تفسيرِ قولهِ تعالى:﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[١٦]ــ: ((ترفع(الطائفة) بقولهِ(أهمتهم) بما رجع من ذكرها))[١٧] . فـ(طائفةٌ) مبتدأٌ ، وقد ارتفعَ بما عادَ عليهِ من الضميرِ الذي في الخبرِ وهو الهاءُ في (أهمتهم) . فرأيُ الكوفيينَ أنَّ العاملَ في المبتدأ هو الخبرُ إذا كانَ مفرداً ، أمّا إذا كان جملةً فالرافعُ للمبتدأ ما يعودُ عليهِ من الخبرِ ، وهو الضمير .

أمّا قولُ الكوفيينَ أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ فقد صرّحَ به سيبويه[١٨]، قالَ ــ في قولهم: هذا عبدُ الله معروفاً ــ : ((فقد عَمِلَ هذا فيما بعده كما يعمل الجارُّ والفعل فيما بعده))[١٩] . وكثيرةٌ هي المواضع التي ذكرَ فيها سيبويه أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ[٢٠] .

أمّا حجّةُ الكوفيينَ أنَّ المبتدأ والخبرَ مترافعان فـ((إنّنا نستطيع أن نقرأ في قولِ سيبويه ... : (ولم يكن ليكونَ (هذا) كلاماً يُبنى عليهِ ، أو يبنى على ما قبلهِ) ، وقوله ... : (فالابتداء لا يكونُ إلاَّ بمبني عليه). معنى انضمام المبتدأ مع الخبر، واتّحادهما وتلازمهما. ولعلّ الغريب أنَّ هذا الأمرَ هو علّةُ الكوفيينَ وحجّتهم ــ إنْ صحَّ العزو إليهم ــ فيما ذهبوا إليهِ من أنَّ العاملَ في المبتدأ والخبر الترافع بينهما قال أبو البركات الأنباريّ : ((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ؛ لأنّا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبرٍ ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفكّ أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلاّ بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت (زيدٌ أخوك) لا يكون أحدهما كلاماً إلاّ بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفكُّ عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كلٌّ (واحداً)[٢١]منها في صاحبهِ مثل ما عَمِلَ صاحبهُ فيه فلهذا قلنا : إنّهما يترافعان)) ومن ههنا نستطيع القول: إنّ ما اعتلّ به(الكوفيين)[٢٢]حجّةً لترافع المبتدأ والخبر إنما هو مستوحًى من كلام سيبويه ــ والله أعلم ــ))[٢٣]

وممّا تقدّمَ يتضحُ أثرُ سيبويه في رأي الكوفيينَ ، وإنْ لم يكن رأيُهُ مطابقاً لرأيهم ، وإليك بيانُ رأيهِ .

يرى سيبويه أنَّ الرافعَ للمبتدأ هو الابتداءُ ؛ لقولهِ : ((فالمبتدأُ كلُّ اسمٍ ابتُدِئَ ليُبنى عليهِ كلام ... فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء))[٢٤]، وقولهُ (هو) يعود على المبتدأ ، وقال : ((وذلك قولك فيها عبدُ الله قائماً ، وعبدُ الله فيها قائماً. فعبدُ الله ارتفع بالابتداء))[٢٥]. يتّضحُ من كلام سيبويه أنَّ الرافعَ للمبتدأ هو الابتداءُ ، وتابعَهُ البصريونَ على ذلك ، غير أنّهم اختلفوا في معنى الابتداءِ[٢٦] .

وقد تنبَّهَ الرضيُّ إلى ذلك[٢٧] . في حين جعلَ العكبريُّ الخلافَ في عاملِ المبتدأ[٢٨] . والصحيحُ ما ذهبَ إليهِ الرضيُّ من أنَّ الخلافَ في معنى الابتداءِ .

أمّا الخبرُ فقد ذهبَ سيبويه إلى أنَّ العاملَ فيه لفظيٌّ ، وهو المبتدأُ ، لقولهِ : ((كما أنّك إذا قلتَ : عبدُ الله أخوك فالآخرُ قد رفعَهُ الأوّل وعَمِلَ فيه))[٢٩] . وقد اختلفَ البصريونَ في عاملِ الخبرِ على مذاهب :

١. أنَّ العاملَ في الخبرِ هو الابتداءُ ؛ لطلبهِ المبتدأ والخبر على السواء ، وبذا يكونُ العاملُ في الخبرِ معنوياً، وهو مذهبُ الأخفشِ[٣٠]، والرُّمانيّ[٣١]، ونُسِبَ إلى ابن السرّاج[٣٢] ، وفي الأصولِ ما يُخالِفُهُ[٣٣]، ونسبهُ الرضيُّ إلى متأخّري النحويين مثل الزمخشريّ والجزوليّ[٣٤] .

٢. ومنهم مَن اختارَ مذهبَ سيبويه ، وهو أنَّ الرافعَ للخبرِ هو المبتدأُ ، واختارَهُ المبرّدُ في أحدِ قوليهِ[٣٥]، ونسبَهُ الرضيُّ إلى أبي علي وابنِ جنّي[٣٦]، واختارَهُ ابنُ جنّي في اللّمع[٣٧]، وخالفَهُ في الخصائص[٣٨]، وإليهِ ذهبَ ابنُ مالكٍ[٣٩]، والمراديُّ[٤٠]، واختارَهُ ابنُ عقيل[٤١] .

٣. أنَّ العاملَ في الخبرِ هو الابتداءُ والمبتدأُ معاً ، وهو أحدُ قولي المبرّد[٤٢] ، ونسبَهُ ابنُ يعيش إلى كثيرٍ من البصريينَ[٤٣]. وعلى كُلِّ مذهبٍ من هذهِ المذاهبِ ردودٌ واعتراضاتٌ ، يطولُ بنا المقامُ لو أردنا الوقوفَ عليها ، كما أنّهُ لا فائدةَ في تتبُّعِها .

٢. الابتداء بالوصفِ دونَ اعتماد[*] :

ينقسمُ المبتدأُ على قسمينِ : جامدٌ ومشتقٌّ ، والمشتقُ (الوصفُ) اسمُ الفاعلِ والمفعولِ والصفةُ المشبّهةُ واسمُ التفضيلِ، واختلفَ النحويونَ في الابتداءِ بالوصفِ، فذهبَ البصريّونَ إلى شرطِ الاعتمادِ ، ونعني بالاعتماد : أن يُسبقَ بنفيٍ أو استفهامٍ ، وخالفَهُم الكوفيّونَ والأخفشُ[٤٤] .

قال الرضيُّ: ((والأخفش والكوفيّون جوّزوا رَفْعَ الصّفة للظاهر على أنّه فاعلٌ لها من غير اعتماد على استفهام أو نفي ، نحو : قائمٌ الزيدان ، كما يجيزون في نحو : في الدار زيدان ، (بَعمَلِ)[٤٥] الظرف بلا اعتماد[٤٦]))[٤٧] .

ذهبَ الكوفيّونَ إلى جوازِ إعمالِ الوصفِ من دونِ اعتماد سواءٌ أكانَ في الابتداءِ أم في غيرهِ ، قال الفرّاءُ ــ في تفسير قولهِ تعالى : ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ**﴾[٤٨] ــ : ((ولو نوَّنت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صواباً . وأكثر ما تختار العرب التنوينَ والنصب في المستقبل فقولك : أنا صائم يومَ الخميس إذا كان خميساً مستقبلاً . فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ قلت : أنا صائمُ يومِ الخميس فهذا وجه العمل))[٤٩] . فقد ((قرأ : (كلّ نفس ذائقة الموتِ) بإضافة اسم الفاعل إلى الموت كما قرأ بالتنوين، ومعنى هذا أن اسم الفاعل الدال على الحال والاستقبال لا تستبعد إضافته ، كما يجوز إعماله))[٥٠] .

فلم يشترط الكوفيونَ لعملِ الوصفِ الاعتمادَ ، فتقولُ: قائمٌ زيدٌ ، فيكون (قائمٌ) مبتدأ ، وما بعدهُ (زيد) فاعلٌ سدَّ مسدّ الخبرِ ، وهذا ما نقلَهُ عنهم الرضيُّ ، وما يمكنُ أن نفهمَهُ من كلامِ النحويين على ما سيتبيّنُ. وتابعَهُم الأخفشُ على ذلك[٥١] . قال ابنُ مالك : ((والكوفيّون كالأخفش في عدم اشتراط الاستفهام والنفي في الابتداء بالوصف المذكور، إلا أنّهم يجعلونه مرفوعاً بما بعده وما بعده مرفوعاً به ، على قاعدتهم))[٥٢] .

وقد استدلَّ الكوفيّونَ والأخفشُ بأدلّةٍ نقليةٍ وعقليةٍ : أمّا النقلُ ، فقالوا : قد وردَ عن العربِ إعمالُ الوصفِ من دونِ اعتمادٍ :

١. قال الشاعر :

فخيرٌ نحنُ عند الناسِ منكم إذا الدَّاعي المُثوِّبُ قال يالا(٥٣)

فـ(خيرٌ) مبتدأ ، و(نحن) فاعلٌ ، ولا يصحُّ كونُ (نحن) مبتدأً مؤخّراً ، و(خيرٌ) خبراً مقدّماً ؛ لأنّهُ يلزمُ عندها الفصلُ بين أفعل التفضيل وبين (من) بفاصلٍ أجنبي وهو المبتدأ ؛ لأنَّ المبتدأ أجنبيٌّ بالنسبةِ للخبرِ(٥٤) .

٢. وقال الآخرُ :

كناطحِ صخرةً يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنَهُ الوَعِلُ(٥٥)

فقد أعملَ الوصفَ (ناطح) في (صخرةٍ) من دون اعتمادٍ(٥٦) .

٣. وقالَ الآخرُ :

خبيرٌ بَنو لهْبٍ فلا تكُ مُلغياً مقالةَ لِهبيّ إذا الطيرُ مرَّت(٥٧)

فقد أعملَ الوصفَ (خبيرٌ) في (بنو) من دونِ اعتمادٍ ، ولا يصحُّ كونُ (خبيرٌ) خبراً مقدّماً ؛ لأنّهُ غيرُ مطابقٍ للمبتدأ (بنو لهب)(٥٨) .

٤. واحتجّوا بقولهِ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾(٥٩) ، فقد عَمَلَ الوصفُ (مُختلفٌ) من دونِ اعتمادٍ(٦٠).

٥. واحتجَّ الأخفشُ بقولهِ تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾(٦١). قال أبو حيّان : ((وقرأ أبو حيوة : (ودانيةٌ) بالرفع ، واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد ، نحو قولك : قائم الزيدون))(٦٢) .

أمّا الدليلُ العقليُّ فإنَّ الكوفيينَ جوّزوا إعمالَ الوصفِ من دون اعتمادٍ بالقياسِ إلى الجارِ والمجرورِ ، والظرف ، ذكرَ ذلك الرضيُّ(٦٣) ، ونُسِبَ إلى الكوفيينَ قياسُ الوصفِ إلى الفعلِ(٦٤) . ولم يرتضِ النحويّونَ رأيَ الكوفيينَ والأخفشِ ، وأوّلوا أدلّتهم بالآتي :

أمّا البيتُ الأوّل فقد تأوّله أبو عليّ الفارسيّ على أنَّ قولهُ (خيرٌ) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، والتقديرُ : فنحنُ خيرٌ عند الناسِ منكم ، ونحنُ على هذا التقديرِ ليسَ مبتدأً ، ولكنّه تأكيدٌ لما في (خير) من ضميرِ المبتدأ المحذوف(٦٥) . أمّا البيتُ الثاني (كناطح صخرة ...) فقد أوّلوه : كوعل ناطح صخرةً(٦٦) . وأمّا البيتُ الثالث فقد أوّلوه على أنَّ (خبيرٌ) خبر مقدّم ، إنّما جاء مفرداً ، لأنّهُ على زنةِ (فعيل) وهذا الوزن يأتي مفرداً مع المجموعِ ، كقولهِ تعالى : ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ (٦٧)﴾ (٦٨) . وأمّا قوله

تعالى : ﴿... مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ فقد ((ردَّ استشهادُهم بأنّه وصفٌ لمحذوفٍ في معنى الذكور، كأنّهُ قيل : ومن الناس ومن الدوابّ والأنعام صنفٌ مختلفٌ ألوانه))[٦٩] .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا ... ﴾ فقد ردَّه أبو حيان قائلاً: ((ولا حجةَ فيه ؛ لأنّ الأظهر أن يكون (ظلالها) مبتدأ (ودانية) خبر له))[٧٠] .

وقال الرضيُّ : ((ويجوز عند الأخفش والفرّاء : إنّ قائماً الزيدان ، وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظنّ أيضاً ، نحو: ظننت قائماً الزيدان : وكلاهما بعيدٌ عن القياس ، لأنّ الصفة لا تصير مع فاعلها جملةً كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام ، أو دخول ما لا بد من تقديرها فعلاً بعده كاللام الموصولة))[٧١] .

والذي يُفهمُ من كلامِ الرضيّ أنّهُ يشترطُ لجعلِ الوصفِ مع مرفوعهِ جملةً أنْ يعتمدَ على نفيٍ أو استفهامٍ ، وإذا اعتمدَ الكلامُ على أحدهِما فلا يجوزُ دخولُ نواسخِ الابتداءِ عليهِ؛ لأنَّ الاستفهامَ أو النفيَ لهُ الصدارةُ في الكلامِ. وكلامُ الرضيّ هذا غيرُ مُلزِمٍ للكوفيينَ والأخفشِ؛ لأنّهم لا يشترطونَ لعملِ الوصفِ الاعتمادَ، وقد نقلَ الرضيُّ ذلك عنهم[٧٢] والرضيُّ قد أخذَ مثلَ هذا على السيرافيّ عندما تأوّلَ السيرافيُّ رأيَ الفرّاءِ في مفسِّر ضمير الشأن[٧٣] .

ويظهرُ أنَّ الرضيَّ يردُّ ما ذهبَ إليهِ الكوفيّونَ والأخفشُ ، ويرتضي رأيَ البصريينَ بأنَّ الوصفَ إنّما يعملُ بشرطِ الاعتمادِ ، نحو : (أقائمٌ الزيدان) فـ(قائمٌ) مبتدأ ، و(الزيدان) فاعلٌ مرفوعٌ بـ(قائم) وقد سدَّ مسدَّ الخبرِ[٧٤] . والذي سوّغَ الابتداءَ بـ(قائم) وهو في حكمِ الخبر ــ كونُهُ مسند ــ أنَّ (قائمٌ) فرعٌ على الفعلِ في العملِ ، فلمّا كانَ الفعلُ حكماً (مسنداً) وهو مقدّمٌ على مرفوعهِ ، لأنّهُ عاملٌ فيهِ ، فكذلك تقدَّمَ (قائم) .

وقد التبسَ الأمرُ على أحد الباحثينَ فجعلَ (قائم) في (أقائمٌ الزيدان) خبراً مقدّماً عند الرضي[٧٥]. وهذا وهمٌ وقعَ فيهِ ، فالرضيُّ يذهبُ مذهبَ البصريينَ في عدِّ (قائم) مبتدأ وفاعله سدَّ مسدَّ الخبرِ ، وقد أوضحنا العلّةَ في ذلك عند الرضيِّ ، وممّا يدلُّ على ذلك أنَّ الرضيَّ ذكرَ أحكامَ تطابق الوصفِ لما بعده، قال :((... والمفردَةُ التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأٌ لا غير، وما بعدها فاعِلُها))[٧٦].

وأرى أنّهُ من المفيدِ أن نتتبّعَ مسألةَ (الفعل الدائم) عند الكوفيينَ ، فقد أطلقَ الفرّاءُ على اسمِ الفاعلِ الدائمَ، ويقصد به (اسم الفاعل) ، قال : ((تقول: منعتك أن تقوم ، ولا تقول منعتك أن قمت، فلذلك جاءت في (مالك) في المستقبل ولم تأت في دائم ولا ماضٍ))[٧٧]. وقد أطلقَ على اسمِ الفاعلِ فعلاً : ((ألا ترى أنك تقول : الجيش مقبل ، والجند منهزم ، فتوحد الفعل لتوحيده))[٧٨] . فالفرّاءُ يطلقُ على اسمِ الفاعلِ الفعلَ الدائمَ ، قال الزجاجيُّ : ((قال ثعلب : كلَّمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري فقال :

كان الفرّاءُ يناقض ، فيقول قائم فعل وهو اسم لدخول التنوين عليه ، فإذا كان فعلاً لم يكن اسماً وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسمِّيه فعلاً فقلتُ الفراء يقول قائم فعل دائم لفظهُ لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل لأنّه ينصب فيقال قائم قياماً ، وضاربٌ زيداً ، فالجهة التي هو فيها اسمٌ ليس هو فيها فعلاً ، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً))[٧٩] .

وقد أطلقَ ابنُ الأنباريّ (الفعل الدائم) على اسمِ الفاعلِ في مواضعَ كثيرةٍ[٨٠] . وقد أيّدهم من المحدثين الدكتور مهدي المخزوميّ ــ رحمه الله ــ فقد عدَّ (اسمَ الفاعل) فعلاً، وأطلقَ عليهِ(الفعلَ الدائم)[٨١]. تماماً كما هو عند الفرّاءِ.

وعدّهُ الدكتور إبراهيم السامرّائي فعلاً من دونِ أن يطلقَ عليهِ (الدائم) ، وقصر ذلك على اسمِ الفاعلِ العامل ، قال : ((ويبدو لي أنّ الفرّاء يسلم من مسألة (العمل) في الفعل وأشباههِ وهو الرأي الذي قال به البصريون وسيطر على تفكيرهم النحوي ، وذلك أنّهُ فرق بين اسم الفاعل العامل واسم الفاعل غير العامل ، فقد سمى الأول منهما (فعلاً دائماً) ، في حين عد اسم الفاعل غير العامل من الأسماء وأطلق عليه الاسم))[٨٢] .

وهو الذي اشتهر في أوساطِ الباحثينَ عن الكوفيينَ ، فهم يطلقونَ علـــى اسمِ الفاعلِ العاملِ الفعلَ الدائمَ[٨٣] . وقد عدَّ الدكتورُ تمّام حسّان الصفات قسماً من أقسامِ الكلمِ[٨٤] .

ممّا تقدّم يتضحُ لنا أنَّ الكوفيينَ يطلقون على (اسم الفاعل) العاملِ (الفعلَ الدائم)، وهو عندهم فعلٌ يرفعُ فاعلاً ، فكيف نوفّقُ بين القولِ بالابتداءِ بالوصفِ من دون اعتمادٍ عند الكوفيينَ، وبين القولِ أنَّ اسمَ الفاعلِ العاملِ فعلٌ دائمٌ.

ونحو: قائمٌ زيدٌ، وكاتب زيدٌ قصيدةً، فجوازُ إعمالهِ عند الكوفيينَ من دونِ اعتمادٍ يعني أنّهُ فعلٌ وما بعدهُ فاعلٌ لهُ، وليسَ مبتدأً ما بعدَهُ فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر. أمّا الخليلُ فقد نقلَ عنهُ سيبويه أنّهُ يستقبحُ أن تقولَ: قائمٌ زيدٌ ، وتريدُ بـــ(قائم) مبتدأ وما بعدهُ (زيدٌ) فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر ، قالَ : ((وزعم الخليل رحمه الله أنّه يَستقبح أن يقول قائم زيدٌ وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على المبتدإ ، كما تؤخِّر وتُقدّم فتقول : ضرب زيداً عمرٌو ، وعمرٌو على ضَرَبَ مرتفِعٌ ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله يقوم زيدٌ وقام زيدٌ قبُح))[٨٥] .

فالوجهُ عندهُ في نحو : قائمٌ زيدٌ أن تجعلَ اسمَ الفاعلِ (قائم) خبراً مقدّماً و(زيدٌ) مبتدأً مؤخّراً ، وهذا نظيرُ قولِهم ضربَ زيداً عمرٌو ، وكذلك قولهم تميمٌ أنا ، فإن حملتَ (قائم) على هذا الوجهِ كانَ عند الخليل وسيبويه عربيٌ جيدٌ ، وإنْ حملتهُ على أنّ (قائم) مبتدأٌ ، و(زيدٌ) فاعلٌ لاسمِ الفاعلِ سدَّ مسدَّ الخبرِ فهو جائزٌ على قبحٍ .

وهذا ظاهرُ كلامِ سيبويه ، ولكنَّ النحويينَ اختلفوا في موقفِ سيبويه من الابتداء بالوصفِ دون اعتمادٍ . فقد ذكرَ ابنُ السرّاجِ أنَّ سيبويه يجيزُ ذلك على قبحٍ، وتابعَهُ على ذلك(٨٦). ونقلَ غيرُهُ هذا المعنى عن سيبويه أيضاً(٨٧). في حين نَسَبَ الزجاجيُّ إلى سيبويه مَنْعَ الابتداءِ بالوصفِ دون اعتمادٍ(٨٨) . ونقلَ مثلَ هذا ابنُ أبي الربيع عن سيبويه(٨٩) .

ويبدو لي أنَّ الأخذَ بقولِ الكوفيينَ ينسجمُ مع طبيعةِ هــذا التركيبِ اللغويّ فالوصفُ متعيّنٌ للإسناد ، والاسمُ الصريح أقرب إلى أن يكونَ مسنداً إليه ، قال السيوطيّ : ((والاسمُ متعينٌ للابتداء، والوصفُ متعين للخبرية))(٩٠). ولا يلزمنا هذا الأخذُ بالرأي القائلِ أنَّ الوصفَ قسماً مستقلاً(٩١) ؛ لأنَّ الفعلَ الدائمَ إذا كانَ عاملاً يندرجُ تحت التركيب الفعلي ، وإنْ كانَ غيرُ عاملٍ يندرجُ تحتَ التركيبِ الاسمي .

ثانياً: الخبــر، وفيه:

١. الظرفُ الواقعُ خبراً عن المبتدأ(*) :

اختلفَ النحويونَ في عاملِ الظرفِ الواقعِ خبراً ، فذهبَ البصريونَ إلى أنّهُ ينتصبُ بعاملٍ لفظيٍ مقدّرٍ ، إمّا فعلٌ أو اسمُ فاعلٍ ، نحو : زيدٌ عندكَ ، فالتقديرُ زيدٌ استقرَّ عندكَ، أو مستقرٌ عندكَ، وذهبَ الكوفيّونَ إلى أنَّ عاملَ النصبِ هو الخلاف(٩٢).

قال الرضيُّ : ((وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ، يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم ، أو كأنّه هو في نحو : (و)(٩٣) ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾(٩٤) ارتفع ارتفاعَهُ ، ولمّا كان مخالفاً له بحيث لا يُطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: زيدٌ عندك: إنّ زيداً عنده خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً وهو معنى المخالفة التي اتّصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلّق به الخبر))(٩٥) .

يرى الكوفيّونَ أنّ الظرفَ الواقعَ خبراً ينتصبُ على الخلافِ ، واحتجّوا لذلك ((بأن قالوا : إنما قلنا إنّه ينتصب بالخلاف وذلك لأنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت (زيد قائم ، وعمرو منطلق) كان قائم في المعنى هو زيد ، ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فإذا قلت ((زيد أمَامَكَ وعمرو ورَاءَك)) لم يكن أمامك في المعنى هو زيد ولا وراءك في المعنى هو عمرو ، وكما كان قائم في المعنى هو زيد ومنطلق فــي المعنى هو
عمرو، فلما كان مخالفاً له نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما))(٩٦).

نلحظُ أنَّ الكوفيينَ قد نظروا إلى المعنى وأثرِهِ في تحقيقِ الترابطِ بين أجزاءِ التركيبِ فلمّا خالفَ الخبرُ المبتدأَ في نحو : زيدٌ عندكَ ، جعلوا هذا الخلافَ عاملاً في نصبِ الخبرِ.

ومن المفيدِ أن أذكرَ هنا أنِّي لم أجد مصطلحَ الخلافِ في كتبِ الكوفيينَ متقدّميهم ومتأخّريهم ، وفي حدودِ ما اطّلعتُ عليهِ فإنَّ السيرافيَّ أوّلُ من نقلَ هذا المصطلحَ عن الكوفيينَ ، ونقلَ حجَّتَهُم ، وذكرَ ابنُ مالكٍ أنَّ ابنَ كيسان نقلَ ذلكَ عن الكوفيينَ[٩٧] .

وذكرَ النحويّونَ أنَّ الصرفَ هو الخلافُ عند الكوفيينَ ، قال أبو البركات الأنباريّ ــ في حديثهِ عن قولهِم : لا تأكل السَّمكَ وتشربِ اللَّبنَ ــ : ((فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومَصْرُوفاً عنه صارت مخالفته للأول وصَرْفهُ عنه ناصباً له ، وصار هذا كما قلنا في الظروف ، نحو ((زيدٌ عندكَ)) وفي المفعول معه ، نحو ((لَو تُرِكَ زيدٌ والأَسَدَ لأكَلَهُ)) فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك، فكذلك هاهنا))[٩٨] .

وقال الرضيُّ ــ في حديثهِ عن الأحرفِ الناصبةِ للفعلِ المضارعِ بإضمارِ (أنْ) ــ : ((إنّهُ نصبَ على الصّرف بمعنى قولهم : نصب على الخلاف، سواء))[٩٩] . وذكرَ كثيرٌ من الباحثينَ أنَّ الصرفَ هو الخلافُ عند الكوفيينَ[١٠٠] .

وقد ذكرَ الفرّاءُ الصرفَ قائلاً : ((وإن شئتَ جعلتَ هذه الأحرُفَ المعطوفةَ بالواو نصباً على ما يقولُ النحويّون من الصَّرْف ؛ فإن قلتَ : وما الصرف ؟ قلت : أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوّله حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتُها على ما عُطِف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ))[١٠١] . وقال في موضعٍ آخر : ((والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثمّ أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثمّ ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أنْ يُكَرَّرَ في العطف ، فذلك الصرف))[١٠٢] .

نلحظُ أنَّ الخلافَ والصرفَ بمعنًى واحد من جهةِ المعنى والعملِ ، فالمعنى عدمُ مطابقةِ السابق في المعنى اللاحق ، ومن جهةِ العملِ فكلاهما عاملٌ معنويٌّ يخالفُ معهُ الثاني الأولَ في الحكمِ الإعرابي ، وكانَ حقُّهُ أن يُشاركَهُ فيه لولا المخالفةُ .

ولم يرتضِ البصريّونَ رأيَ الكوفيينَ في النصبِ على الخلافِ ، قال السيرافيُّ : ((وهذا فاسدٌ من وجوه : أحدها : أنّهُ لو كان الخلاف يوجب النصب لوجب نصب الأول لأنه مخالفٌ للثاني كما خالفَهُ الثاني ، وعلى أنّهم يزعمون أنَّ الأول رفع بعائد يعود إليه من خلفك، وذلك العائدُ في موضع رفع ، فإذا ارتفعَ العائدُ فلا بد من رافعٍ ، فإذا كان في خلفك ما يرفع العائد وجب أن يكون ذلك الرافع هو الذي ينصب خلفك))[١٠٣] . وهذا الردُّ نقلَهُ الأنباريُّ من غيرِ أن يزيدَ عليه[١٠٤] . وقد ردَّ الدكتورُ صاحبُ أبو جناح ما اعترضَ بهِ الأنباريُّ ، وقبلَهُ السيرافيُّ ، قائلاً : ((والواضحُ أنّ الأنباريَّ غفل عن أن حكم الرفعِ في المسند إليه قانون لغوي ثابت وليس أمراً اعتباطياً يمكن التخلي لأدنى ملابسة))[١٠٥]. ولم يرتضِ الدكتورُ فاضلُ السامرّائي ردَّ الأنباريّ، قال : ((وهذا لا يصلح أن يكون ردّاً على الكوفيين لأنّه من الممكن أن يُقال : لقد ثبت أنّ المبتدأ مرفوعٌ ولما كان الظرف مخالفاً له انتصب فلا

يُقال : ينبغي أن ينتصب المبتدأ أيضاً ولا أظن أنّه يسوغ له أن يقول : ((لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ)) فكيف يجب نصب المبتدأ إذا كان الخبر منصوباً لخلافه له ؟ أنا أفهم أن يقال مثل هذا في التطابق لا في المخالفةِ))[١٠٦]. ونُسِبَ إلى الكوفيينَ أنّهم يقولونَ بالنصبِ على الخلافِ في مسائل عدّة[١٠٧]:

الأولى: مسألةُ الخبرِ إذا كان ظرفاً. والثانية: مسألة المفعولِ معه. والثالثةُ:مسألةُ الفعلِ المضارعِ المقترنِ بالفاءِ ، أو الواو المسبوق بنفيٍ أو طلب . والرابعةُ : مسألةُ أفعل في التعجّبِ .

ويلزمنا هنا بيانُ مسألةٍ تطرَّقَ لها الدكتور صاحب أبو جناح ، فقد قصرَ عاملَ الخلافِ على النصبِ فقط ، قال : ((وقبلَ أن نستعرض الحالات التي يكون عامل الإعراب فيها الخلاف أو الصرف لا بدَّ لنا من أن نفسر اختيار العرب للفتحة لتكون علامة على الاسم المخالف لما قبله ، أو الفعل المصروف عما سبقه))[١٠٨] .

والذي نفهمه من كلامِ الدكتورِ أنَّ الخلافَ جائزٌ في النصبِ فقط ، غيرَ أنَّ الكوفيينَ يستعملونَ الرفعَ على الخلافِ ، قال السيوطيّ : ((وقد يرفعونَ أيضاً على المخالفةِ كقولهِ :

على الحَكَمِ المأتِيِّ يوماً إذا قضى قضيَّتَهُ أن لا يَجُورَ ويقصِدُ[١٠٩]

قال الفرّاءُ : هو مرفوعٌ على المخالفةِ))[١١٠] . وقال الفرّاءُ : ((إنّ العربَ تجيزُ الرّفع ؛ لو ترك عبدُ الله والأسدُ لأكله))[١١١]. فـــ(الأسد) مرفوعٌ على الصرفِ من (عبد الله)، ولا يجوزُ أن يُعطفَ على (عبد الله)؛ لأنّ المعنى سيكونُ: لو ترك عبدُ الله وتركَ الأسدُ لأكله.

أمّا البصريّونَ فقد قدّروا عاملاً محذوفاً عملَ النصبَ في الظرفِ[١١٢]. واختلفوا في هذا العاملِ على قولينِ ، الأول : يرى أنَّ العاملَ في الظرفِ الواقعِ خبراً فعلٌ ، تقديرهُ استقرَّ[١١٣]، والثاني : يرى أنَّ العامل فيه اسمُ فاعلٍ ، تقديرُهُ كائنٌ أو مستقرٌ[١١٤] ، وكلٌّ له حجّتُه . واختلفوا في تحديدِ رأيِ سيبويه ، فنسبَ إليه فريقٌ منهم أنَّ العاملَ في الظرفِ هو اسمُ الفاعلِ[١١٥] ، ونسبَ فريقٌ آخرَ أنَّ العاملَ في الظرفِ فعلٌ[١١٦] ، ونُسِبَ إليهِ أيضاً أنَّ الظرفَ منصوبٌ بالمبتدأ[١١٧] .

وكلُّ ما نُسِبَ إلى سيبويهِ لا يَعْدُو كونَهُ قراءةً في نصٍ من نصوصِ سيبويهِ ، إذ لم يُشِرْ سيبويهِ إلى أنَّ العاملَ في الظرفِ محذوفٌ . والذي يمكنُ أن نلمسَهُ من نصوصِ سيبويهِ أنَّ الظرفَ في محلِّ الخبرِ ، إذ عبّرَ عن ذلك صراحةً ، قال ــ في حديثهِ عن قولك : هو خلفك ، وزيدٌ خلفك ــ : ((العامل في خلفٍ الذي هو موضعٌ له والذي هو في موضع خبره))[١١٨] . فقولُهُ : الذي هو موضعٌ له ، يعني الظرفية ، وهو في موضع خبرٍ ، وقال : ((أمّا قولهم : داري خَلْفَ دارك فرسخاً ، فانتصبَ لأنَّ خلفَ خبرٌ للدار))[١١٩] .

والقولُ بأنَّ الظرفَ في موضعِ الخبرِ ، رأيٌ قالَ به ابنُ السرّاج[١٢٠] ، وأبو عليّ الفارسيّ[١٢١] ، وابنُ مضاء[١٢٢] ، وسبقَهم إليهِ الفرّاءُ والكوفيّونَ ــ كما سبقَ بيانه ــ .

أمّا عاملُ النصبِ في الظرفِ إذا كانَ خبراً، عند سيبويهِ، فقد قدَّمَ أحدُ الباحثينَ قراءةً دقيقةً لنصوصِ سيبويهِ، خرجَ منها بثلاثةِ احتمالات تقودُ إلى تفسيرِ العاملِ عند سيبويه[١٢٣] ، يرى في الأوّل : أنَّ العاملَ هو الظرفية وقدَّمَ نصوصاً تُعينُ على هذا الفهمِ ، والثاني: أنَّ النصبَ مبنيّ على فكرة التمام أو الاكتمال وقدَّمَ نصوصاً تُعينُ على هذا الفهمِ ، ويرى في الثالثِ : أنّهُ انتصب على مفهومِ الخلافِ ، وهذا ما سنقفُ عندهُ ــ إن شاء الله ــ .

وإذا تتبعنا هذا المصطلحَ عندَ سيبويهِ نرى أنّه قالَ بهِ في مواضعَ عدّة منها ، قالَ : ((هذا باب ما ينتصبُ ، لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو وذلك قولك هو ابنُ عمِّي دنيا وهو جارى بَيْتَ بَيْتَ ... وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم ، حين قلت عشرون درهماً ، لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي))[١٢٤] . وقالَ في موضع آخر : ((وهذا شيءٌ ينتصبُ على أنّهُ ليسَ من اسمِ الأول ولا هو هو))[١٢٥] . وقال : ((والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً ممّا دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما))[١٢٦] . وقد نقلَ سيبويه القولَ بالخلافِ عن أستاذِهِ الخليل ، قال : ((هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصباً لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلتَ فيه غيرَه ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت له عشرون درهماً ، وهذا قول الخليل رحمه الله))[١٢٧] .

وقد أشارَ كبارُ الباحثينَ إلى أنَّ سيبويهِ استعملَ هذا المصطلحَ[١٢٨] . وإذا عدنا إلى عاملِ النصبِ في الظرفِ الواقعِ خبراً عند سيبويه ، لوجدنا ((ما يشيرُ إلى مفهوم عدم المطابقة (المخالفة) ، بين الظرف ، والمبتدأ . ولعله يقدم بلغة جامعة تقريراً لما تقدم بيانه في النصّ الآتي بعد أن يعرض جملة من الظروف المنتصبة بعد المبتدأ نحو : (هو خلفَك) ، (هو ناحيةً من الدار) (وهو ناحيةَ الدار) ، (وهو قصدَك) ، وغير ذلك من الأمثلة . ثُمَّ قال : ((فهذا كله انتصب على ما هو فيه ، وهو غيرهُ ، وصار بمنزلة المنوّن الذي يعمل فيما بعده نحو : العشرين ، ونحو قوله : هو خيرٌ منك عملاً ، فصار هو خلفك ، وزيدٌ بمنزلة ذلك ... وهو منفصل منه))[١٢٩] . وقولهُ : وهو غيرهُ ، وقولُهُ : وهو منفصل منه ، أشارَ فيهِ إلى الخلافِ بينَ المبتدأ والظرف الواقعِ خبراً . وفي موضعٍ آخرَ أشارَ سيبويهِ إلى أنَّ الظرفَ إذا كانَ هو المبتدأُ فحكمُهُ الرفعُ ؛ لأنّهُ هو هو، لذا جعلَ (مكانُ) خبراً مرفوعاً لأنّهُ هو المبتدأ، قال الشاعرُ :

وأنتَ مَكانُك من وائلٍ مَكانُ القرادِ من استِ الجَمَلْ[١٣٠]

قال : ((وإنّما حسن الرفعُ ههنا لأنَّه جَعَل الآخِرَ هو الأوّلَ ، كقولك : له رأسٌ رأسُ الحِمار))[١٣١]. يتضحُ أنَّ الظرفَ ينتَصِبُ عندهُ لأنَّه مخالفٌ للمبتدأ، أمّا إذا كانَ هو فحكمهُ الرفع. والذي نخلصُ إليهِ أنَّ العاملَ في الظرفِ الواقعِ خبراً عند سيبويه هو المخالفةُ، وقد أخذَهُ سيبويه عن شيخِهِ الخليل، أمّا الكوفيّونَ فلعلَّهم تصيّدوا هذا المصطلحِ من مقالةِ الخليلِ في نصبِ المستثنى ــ كما يقول الدكتور مهدي المخزومي ــ رحمه الله ــ واستعملوه في مواضع عدّة تحتَ مصطلحِ (الخلاف)، وأكبرُ الظنّ أنّهم أخذوه عن سيبويه؛ لأنّهم لو أخذوه عن الخليلِ لكانوا قد التفتوا إلى صلاحيتهِ في الموضعِ الذي ذكرَهُ فيهِ الخليلُ، وهو الاستثناءُ ، فعدمُ استعمالِهم إياهُ في الاستثناءِ يرجِّحُ أنّهم أخذوهُ عن سيبويهِ.

٢. إعرابُ الاسمِ المرفوعِ بعد الظرفِ والجارّ والمجرور(*) :

اختلفَ النحويّونَ في إعرابِ الاسمِ المرفوعِ الواقعِ بعد الظرفِ والجارّ والمجرور ، فذهبَ البصريّونَ إلاّ الأخفشَ في أحدِ قوليهِ أنَّ الاسمَ مبتدأ مؤخّر ، والظرفَ أو الجارَ والمجرورَ خبرٌ مقدّمٌ ، وخاصة إذا لم يعتمدا[١٣٢] ، ونُسِبَ إلى الكوفيينَ والأخفشِ في قولهِ الثاني أنّهُ مرفوعٌ بهما على أنّه فاعلٌ لهما[١٣٣] .

قال الرضيُّ : ((وعند الكوفيين والأخفش في أحد قولَيْه : هو فاعل للظّرف لتضمّنه معنى الفعل ، كما قالوا في نحو : قائم زيد . إنما قال الكوفيّون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدَّم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة، فيوجبون ارتفاع (زيد) في نحو: في الدار زيدٌ، وقائم زيدٌ، على الفاعلية ، لئلا يتقدّم الضّمير على مُفسِّره))[١٣٤] .

نُسِبَ إلى الكوفيينَ أنَّ الظرفَ أو الجارَ والمجرورَ هما العاملانِ في الاسمِ المرفوع[١٣٥] ، وقد نسبَ إليهم الرضيُّ أنَّ الاسمَ عندهم مرفوعٌ على الفاعلية ، واحتجّ لهم الرضيُّ بأنّهم إنّما قالوا ((ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدَّم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة ، فيوجبون ارتفاعَ (زيد) في نحــو: في الدار زيدٌ وقائم زيدٌ على الفاعلية لئلا يتقدّم الضمير على مفسِّره))[١٣٦] .

وقد وردَ رأيُ الكوفيينَ هذا في كتبِهم، ولم ترِدْ معهُ الحجّةُ التي نسبَها الرضيُّ إليهم. قال الفرّاءُ ــ في تفسيرِ قولهِ تعالى: ﴿**خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ**﴾[١٣٧] ــ :((ورفعت((الغشاوة)) بـــ((على))))[١٣٨]. وقال ــ في تفسير قولهِ تعالى: ﴿**وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا**﴾[١٣٩] ــ : ((ولو رفع الإحسان بالباء إذا لم يظهر الفعل كان صواباً ، كما تقولُ في الكلامِ : أحسِنْ إلى أخيكَ، وإلى المسيئ الإساءة))[١٤٠] . وقال ابنُ الأنباريّ في حديثهِ عن بيتِ طرفة :

وفي الحيِّ أحوى ينفُضُ المَرْدَ شادِنٌ مُظاهِرُ سِمْطَى لُؤلؤٍ وزَبَرْجَدِ[١٤١]

: ((الأحوى موضعُهُ رفعٌ بفي))[١٤٢] . وقال في حديثهِ عن بيتِ طرفة :

لها فخذانِ أكمل النّحض فيهما كأنّهمـــا بابا منيفٍ مُمَرَّدِ[١٤٣]

: ((الفخذان يرتفعان بلها))[١٤٤] .

وبملاحظةِ أقوالِ الكوفيينَ يتبيَّنُ أنَّ الاسمَ يرتفعُ بالظرفِ سواءٌ تقدّمَ الظرفُ أو تأخّرَ فقد ذكرَ الفرّاءُ أنّ (غشاوة) في قولهِ تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ مرفوعةٌ بـــ(على)، ويرى الفرّاءُ في قولهِ تعالى:﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾، أنّ (إحسانا) يجوزُ أن يرتفعَ بـــ(الباء) التي قبلها ، وقد قُرئ بها بالرفعِ في الشواذ ، ((وقرأ بها ابنُ أبي عبلة ((إحسانٌ)) بالرفعِ ، على أنّه مبتدأ وخبرهُ الجارُّ قبلَه ، والمرادُ بهذه الجملةِ الأمر بالإحسانِ، وإن كانت خبريةً ، كقولهِ تعالى : ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾[١٤٥]))[١٤٦] .

وهذا مطابقٌ لما أرادَهُ الفرّاءُ، فإنّهُ جعلَ الرفعَ بمنزلةِ قولك: أحسن إلى أخيكَ،وهذا أمرٌ. وكثيرةٌ هي النصوصُ التي ذكرَ فيها الفرّاءُ مثلَ هذا[١٤٧]. وإلى مثلهِ ذهبَ ابنُ الأنباريّ في بيت طرفة بن العبد ــ الأول ــ فقد جعلَ (الأحوى) في البيتِ مرفوعةً بـــ(في). وفي البيت الثاني جعلَ (فخذانِ) مرتفعةً بـــ(لها). وهذا إذا تقدَّمَ الظرفُ أو الجارُ والمجرورُ على رافعهِ، وإنْ تأخّرَ فالأمرُ نفسهُ عند الكوفيينَ[١٤٨].

والنتيجة أنّ الكوفيينَ يذهبونَ إلى أنَّ الاسمَ يرتفعُ بالظرفِ أو بحرفِ الجرِّ ، سواءٌ تقدّمَ الظرفُ وحرفُ الجرِّ أم تأخّرَ . وهذا ما انتهى إليهِ بعضُ الباحثينَ[١٤٩] .

على أنّنا لو تأمّلنا كلامَ الكوفيينَ ــ بالاعتمادِ على قواعدهم ــ لأمكننا أن نخرجَ بقراءةٍ أكثر وضوحاً وانسجاماً مع رأي الكوفيينَ . والذي يبدو لي أنَّ الاسمَ مرفوعٌ عند الكوفيينَ على أنّهُ مبتدأٌ ، والجارَّ والمجرورَ أو الظرفَ قاما مقام الخبرِ .

يتّضحُ هذا من كلامِ الفرّاءِ في هذه المواضعِ، ومنها قوله تعالى : ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ : ((ورفعت ((الغشاوة)) بـــ((على)))) يمكننا القول أنَّ(غشاوةٌ) مبتدأ، ورفع بـــ(على) لأنّها مع مجرورها بمنزلةِ الخبرِ المقدّم ، وعندهُ أنّ المبتدأ يرتفعُ بالخبرِ ، ولم يرتفع الخبرُ هنا بالمبتدأ ؛ لأنَّ الخبرَ ليسَ هو المبتدأ ، كما هو معروفٌ من مذهَبِهم ، وممّا يدلُّ على أنَّ الفرّاءَ يقصدُ بـــ(على) الجار والمجرور وهما عندهُ كالكلمةِ الواحدةِ قولُهُ : ((ولو قال: بمن مررت ؟ لم تقل : زيدٍ ، لأنَّ الخافضَ مع ما خفضَ بمنزلةِ الحرفِ الواحد))[١٥٠] .

فهذا يدلُّ على أنّهُ يقصدُ بـــ(على) الجارَ والمجرورَ، فجرى ذلك عادةً عند الفرّاءِ والكوفيينَ. وقد ظهرَ مثلُ هذا عند بعضِ النحويينَ فهم يطلقونَ لفظَ الجارَ ويريدونَ الجارَّ والمجرورَ، دونَ أن يلتزموا به(١٥١).

وممّا يزيلُ الإبهام عن هذهِ المسألةِ أنَّ حكمَ الاسمِ عند الكوفيينَ الرفع سواءٌ تقدّمَ الظرفُ أو تأخّرَ، كما أوضحنا ، فنحو: زيدٌ عندكَ ، فالرافعُ هو الظرفُ، وما من شكٍّ أنّهُ خبرٌ عند الكوفيينَ ونُصِبَ على الخلافِ، والخبرُ عندهم رافعٌ للمبتدأ ، كما أوضحنا .

كما أنَّ القولَ أنَّ حرفَ الجرِّ أو الخفضِ كما يسمّيه الكوفيّونَ يعملُ الرفعَ أمرٌ ظاهرُ التناقض . وكذلك فإنّ ابن السراج قد نسبَ إليهم أن العاملَ هو الجارُ والمجرورُ ، قال في حديثه عن قول الشاعر :

وبلدةٍ ليس بها طُورِي ولا خلا الجن بها إنسي

: ((إنسي مرتفع (بها) على مذهبهم))(١٥٢) .

ولعلَّ الكوفيينَ التزموا بهذه العبارةِ؛ لأنّهم يرونَ أنَّ الخبرَ ما طابقَ المبتدأَ، وما خالفَهُ فإنّما يتنزلُ منزلة الخبرِ في تمام المعنى وتحقق التركيب ، وهذا ما يرجّحُ ما توصّل إليه الدكتور صاحب أبو جناح من أنّ الخبرَ إذا كان ظرفاً فإنّ التركيب خالٍ من المسند ، قال :

((وينتهي بنا هذا إلى نتيجةٍ أخرى مؤدّاها أنَّ الجملةَ العربيةَ لا تشترطُ في إفادتِها وصحّة تكوينها العلاقة الإسنادية كما هو في تصوّر النحويين فجملة الظرف ليسَ فيها مسند المفهوم الذي تعارف عليه النحويون))(١٥٣) .

أمّا مذهبُ سيبويه فإنّه يرى أنَّ الاسمَ بعدَ الظرفِ أو الجارِّ والمجرورِ يرتفعُ على أنّهُ مبتدأٌ ، سواءٌ تأخّرَ الظرفُ أم تقدّمَ(١٥٤). وقد نصَّ سيبويه على ذلك بقولهِ : ((وذلك قولك فيها عبدُ الله قائماً ، وعبدُ الله فيها قائماً ، فعبدُ الله ارتفع بالابتداء))(١٥٥) .

فعبارةُ سيبويه تشيرُ إلى أنَّ الاسمَ (عبدُ الله) مبتدأٌ ، وهو مرفوعٌ بالابتداءِ ، والجار والمجرور أو الظرف واقعانِ موقعَ الخبرِ ، وأشارَ إلى ذلك بقولهِ : ((لأنَّ الذي ذكرتَ قبلَهُ وبعدَه ليسَ به، وإنّما هو موضع له، لكنَّهُ يجري مجرى الاسمِ المبنيّ على ما قبله))(١٥٦) .

واحتجَّ سيبويه لرأيهِ بـــ((أنا إذا أدخلنا إنّ ، نصبنا الاسم وإن كان قبله ظرف كقولنا: (في الدار زيداً)(١٥٧) . فلو كان في الدار يرفعُ زيداً قبل دخول إنّ لما غيّرتها إنّ عن العمل ... فلمّا كانت العرب تنصب ذلك مع تقدّم الظرف ، علمنا أنَّ ارتفاعَهُ بالابتداءِ ، وهذا في القرآن وسائر الكلام أكثر من أن يحصى، قالَ الله تعالى: ﴿**إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً وَجَحِيمًا**﴾(١٥٨) ، و﴿**إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا**﴾(١٥٩)))(١٦٠) .

وقد ((استدلَّ سيبويه ــ أيضاً ــ على أنَّ عبد الله لا يرتفع بالظرف إذا تقدّمَ ؛ أنّا نقولُ : في الدار زيدٌ قائم ، فيرتفع بغيرِ الظرف بإجماعِ النحويينَ. البصريونَ يقولون: يرتفع بالابتداء والكوفيون يقولونَ يرتفع بـــ(قائم)، و(قائم) بـــ(زيد) فلو كان فيها يحدث الرفع فيما بعدها، لأحدثتها متى تقدّمت، ولم يلغ كما لا يلغى الفعل إذا تقدّم الفاعل))[١٦١]

وتابعَ البصريونَ وكثيرٌ من النحويينَ سيبويه على رأيهِ هذا ، واحتجّوا بحججهِ[١٦٢] .

على أنَّ ما قدّمناهُ من نصوص وحُججٍ تثبتُ رأي سيبويه من أنَّ الاسمَ مرفوعٌ بالابتداءِ ، لا يعدِمُ وجودَ نصوصٍ أخرى عند سيبويه ، تشيرُ في ظاهرها إلى أنَّ الاسمَ مرفوعٌ بالظرفِ المتقدّمِ .

وقد أشارَ أبو حيّان إلى انتفاعِ أصحابِ الرأي الثاني ــ الذينَ يرون أنَّ الاسمَ مرفوعٌ بالظرفِ ــ من نصوص سيبويه ، قال : ((وكلامُ س[١٦٣]محتمل وكلٌّ تأوّل على مذهبهِ))[١٦٤]. وقد ذكرَ السُّهيليُّ[١٦٥]، وأبو حيّان[١٦٦] ، أنَّ من النحويينَ من توهّمَ أنَّ هذا رأيَ سيبويه .

ولعلَّ من بين النصوصِ التي يمكن قراءتُها على أنَّ الظرفَ يرفعُ الاسمَ بعده، قوله: ((فإن جعلتَه على: قولك : فيها زيدٌ قائمٌ نصبتَ، تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها، إلاّ أنك إذا أردت الإلغاء فكلّما أَخّرتَ الذي تلغيهِ كان أحسنَ. وإذا أردت أن يكون مستَقرَّاً تكتفي به فكلَّما قدَّمتَهُ كان أحسنَ، لأنّه إذا كان عاملاً في شيء قدَّمته كمّا تُقدَّمُ أظنُ وأحسبُ ، وإذا أَلغيتَ أَخّرتَه كما تؤخّرهما))[١٦٧]. فقولُهُ: ((إن جعلتَه على: قولك فيها زيدٌ قائمٌ)) يعني إنْ لم تجعلْ لـــ(فيها) عملاً فيما بعدَهُ، وجعلتَ الكلامَ مكتفياً، بدليلِ أنَّهُ جعلَ (خيراً) خبراً لـــ(كان)، وقولُهُ: ((إلاّ أنك إذا أردت الإلغاء فكلّما أَخّرتَ الذي تلغيهِ كان أحسنَ))، ومثّلَ له: ما كانَ أحدٌ خيراً منك فيها، دلَّ ذلك على أنَّ (فيها) تعملُ، وإذا أردتَ إلغاءَها أخرتها كما تؤخّرُ (أظنُّ وأحسبُ) إذا أردتَ إلغاءَهما[١٦٨] .

ويبدو لي أنَّ الرأيَ الثاني الذي يرى أنَّ الظرفَ والجارَ والمجرورَ هما العاملانِ في الاسمِ المرفوعِ ، إنّما هو قراءةٌ أو فهمٌ لنصٍّ من نصوصِ سيبويه.

وعلى ما تقدّمَ فإنَّ رأيَ الكوفيينَ هو رأيُ سيبويه في أنَّ المرفوعَ بعدَ الظرفِ أو الجارِ والمجرورِ مبتدأٌ مؤخّر ، وإنْ اختلفَ العاملُ فيهِ ، وهو الراجحُ عندي . وإنّما تكلَّفَ أصحابُ الرأيِ الثاني هذه التأويلات، لاعتقادهم أنَّ الاستفهامَ والنفيَ من خصائصِ الأفعالِ ، فوجودُهُما في صدرِ الكلامِ يدلُّ على أنَّ الجارَّ والمجرورَ أو الظرفَ نابا عن الفعلِ فعملا عملَهُ[١٦٩] .

٣. الإخبارُ بظرفِ الزمان عن اسمِ المعنى :

المبتدأ على ضربينِ: جثَّةٌ (ذات) نحو: زيد، وجبل، ومعنى نحو: القيامُ والقعودُ[١٧٠] . وقد اتّفقَ النحويّونَ على عدمِ جوازِ الإخبار عن الجثةِ بظرفِ الزمانِ[١٧١]؛ وأنّ الجثثَ ذواتٌ ثابتةٌ ، لا اختصاص لحلولِهَا بزمانٍ دونَ زمانٍ ، فهي موجودةٌ في كلِّ الأزمنة ، فإذا قيل : زيدٌ اليوم ، لم تُفِد

المُخاطبَ شيئاً ليس عندَهُ ، لأنّهُ لا تخلو ذاتٌ من اليومِ ، فالزمانُ مستغرقٌ لجميع الذواتِ ، وممّا جاءَ ظاهرُهُ الإخبارُ بالزمنِ عن الذاتِ ، فقد تأوّلَهُ النحويّونَ نحو : الليلةَ الهلالُ ، والتقديرُ : طلوعُ الهلالِ ، ومثله : اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ[١٧٢] .

وقد أجازَ النحويّونَ الإخبارَ بظرفِ الزمانِ عن المعنى، نحو: قيامك يومُ الجمعة[١٧٣]، على تفصيلٍ إليك بيانُهُ. قال الرضي: ((ويكون ظرف الزّمان خبراً عن اسم معنًى بشرط حدوثه، ثم يُنْظر، فإنْ استغرقَ ذلك المعنى جميعَ الزّمان أو أكثرَه ، وكان الزّمان نكرةً رُفع غالباً ، نحو: الصومُ يومٌ ، والسّير شهرٌ ، إذا كان السّير في أكثره لأنه باستغراقه إياه كأنّه هو ، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبريّة . ويجوزُ نصبُ هذا الزمان المنكّر، وجرّه بفي نحو: الصوم في يومٍ أو يوماً، خلافا للكوفيّين، وذلك أن ((في)) عندهم ، توجب التبعيض ، فلا يُجيزون: صمت في يوم (الجمعة)[١٧٤] ، بل يوجبون (النصب)[١٧٥]))[١٧٦] .

وظرفُ الزمانِ المخبرُ بهِ عن اسمِ الحدثِ إمّا أن يكونَ ذلك الحدثُ مستغرقاً لجميعِ الوقتِ أو أكثرِهِ، أو لا يكونُ . فإن كان مستغرقاً لجميع الوقتِ ، فإمّا أن يكونَ الزمانُ معرفةً أو نكرةً . فإن كانَ الحدثُ مستغرقاً لجميعِ الوقتِ أو أكثرِهِ ، وكانَ الزمانُ معرفةً ، نحو : صومكَ يومَ الخميسِ ، فقد ذكرَ بعضُ النحويينَ الإجماعَ على جوازِ الرفعِ والنصبِ . قال أبو حيّان الأندلسي : ((وقولُه وكان نكرةً لأنه إن كان معرفةً يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ باتّفاق من الكوفيينَ والبصريينَ ، نحو قيامُك يومُ الخميس، وصومُك اليومُ، إلاّ أنَّ النصبَ هو الأصلُ والغالبُ))[١٧٧] . وقال ناظرُ الجيش(ت٧٧٨هـ): ((وإنّما قيّدَ الظرفَ الموقوع في جميعهِ أو أكثره بكونهِ نكرةً؛ لأنه إذا كان معرفةً جازَ فيه الرفعُ والنصبُ باتّفاق من الكوفيينَ والبصريينَ، نحو: سيرك يوم الخميس وصومك اليوم، إلاّ أنَّ النصبَ هو الأصلُ والغالبُ))[١٧٨]. وقال السيوطي:((ويجوزُ الإخبارُ بظرفِ الزمانِ عن اسمِ المعنى . ثم إن كان واقعاً في جميعهِ ، وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماعٍ نحو: ((صيامُك يوم الخميس)) بالوجهين. والنصبُ هو الأصلُ والغالبُ))[١٧٩] .

أمّا الرضيُّ فقد نسبَ إلى الكوفيينَ وجوبَ النصبِ في مثلِ هذه الحالةِ ، قال : ((وإن كان الزمان معرفةً ، نحو : الصّوم يومَ الجمعة لم يكن الرّفع غالباً كما في الإول[١٨٠] عند البصريين، وأوجب الكوفيّون النصب، كما أوجبوهما [١٨١] في المنكّرِ للعلة المذكورة))[١٨٢].

وقد وردَ هذا الكلامُ في شرح السيرافيّ ، وفيه لبسٌ ، قال السيرافيُّ : ((فقول البصريينَ صيامك يوم الخميس ، ويوم نصب ورفع ، والصوم يستوعب اليوم ، وجوزَ في قولهِ : (صمت في يوم الخميس) ، ومذهب الكوفيينَ رفع اليوم ولا يجيزونَ نصبَــهُ ، ولا يدخلونَ في لأنها عندهم توجب التبعيض والصوم يستوعب اليوم))[١٨٣] .

فالمثالُ الذي ذكره السيرافيُّ(صيامك يوم الخميس)، وهو ممّا كان الحدثُ فيه مستغرقاً لأكثرِ الوقتِ ، والزمانُ فيهِ معرفةً ، فالذي نقلَهُ النحويّونَ عن الكوفيينَ والبصريينَ في مثل هذه الحالة الإجماع على جواز الرفع والنصب ، وما نقله الرضيُّ عن الكوفيين هو وجوبُ النصبِ ، وهذا كُلُّهُ مخالفٌ لما نقلَهُ السيرافيُّ الذي يرى في مثلِ هذه الحالةِ وجوب الرفعِ عن الكوفيينَ ــ كما تقدّمَ ــ . فقولُ السيرافي : ((ومذهب الكوفيينَ رفع اليوم ولا يجيزونَ نصبَهُ)) مخالفٌ لما عند الكوفيينَ ، ومخالفٌ لما ذكرَهُ النحويّونَ .

وإذا جعلنا كُتبَ الكوفيينَ حكَماً لفضِّ هذا الخلافِ كانَ الحقُّ إلى جانبِ مَن ادّعى الإجماعَ في هذه المسألةِ ، فقد ذكرَ الفرّاءُ جوازَ الرفعِ والنصبِ ، قالَ : ((وقوله : ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ﴾[١٨٤](مَتى) في موضع نصب ، لأنّك لو أظهرت جوابها رأيته منصوباً فقلت: الوعدُ يومَ كذا وكذا ولو جعلت(متى) في موضع رفع كما تقول : متى الميعَاد ؟ فيقولُ: يومُ الخميس ويَوْمَ الخميس. وقال الله ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾[١٨٥] فلو نصب كان صوَاباً. فإذا جعلت الميعَاد في نكرة من الأيّام والليالى والشهور والسنين رفعت فقلت : ميعادكَ يَوْمٌ أو يومان ، وليلة وليلتان كما قال الله ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾[١٨٦] والعرب تقول: إنما البَرْد شهران وإنما الصيف شهران، ولو جاء نصباً كان صواباً))[١٨٧].

فقد ذكرَ الفرّاءُ في قولهِ تعالى: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ برفعِ يومُ ، وقال : ((ولو نصبت كان صوَاباً)) ، ومثله قوله : ((موعدكم يومَ كذا وكذا)) ، ولو جعلت (متى) في موضعِ رفع كما تقول : متى الميعَاد ؟ فيقولُ : يومُ الخميس ويَوْمَ الخميس ، فالزمان هنا معرفةٌ وهو (يوم الخميس) و (يوم الزينة) ، وأجازَ الفرّاءُ فيهِ الرفعَ والنصبَ .

أمّا ما نقلَهُ السيرافيُّ عن الكوفيينَ فمردودٌ بقولِ الفرّاءِ ــ في قولهم : إنّما البَرْدُ شهران وإنّما الصيف شهران ــ : ((وإنّما اختاروا الرفع لأنك أبهمت الشهرين ... وإنّما اختاروا النصب في المعرفة لأنها حينٌ معلومٌ مسندٌ إلى الذي بعدَهُ ، فحسنت الصّفة ، كَما أنّك تقول : عبد الله دونٌ من الرجال ، وعبد الله دونكَ فتنصب))[١٨٨] . فواضحٌ أنَّ الفرّاءَ جعلَ النصبَ للمعرفةِ ، والرفعَ للنكرةِ ، وهو خلافُ ما ذكرَهُ السيرافيُّ .

يتّضحُ من هذا أنَّ النحويينَ مجمعونَ على جوازِ الرفعِ والنصبِ إذا كانَ الزمانُ معرفةً مستغرقاً لجميعِ الوقتِ أو أكثرهِ . أمّا إذا كانَ الحدثُ مستغرقاً لجميع الزمانِ أو أكثرهِ وكانَ الزمانُ نكرةً فقد أجازَ البصريّونَ الرفعَ والنصبَ والجرَّ بـــ(في) ، والرفع هو الغالبُ ، في حين نُسِبَ إلى

الكوفيينَ وجوبُ الرفعِ ، قال ابنُ مالك : ((أمّا اسم المعنى فيغني عن خبرهِ ظرف الزمان الموقوع في بعضهِ ، والموقوع في جميعهِ ، ولكن الموقوع في جميعهِ إن كانَ نكرةً فرفعه أكثر من نصبهِ ، كقولهِ تعالى : ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾[١٨٩]، وقوله تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾[١٩٠]، وكذا الموقوع في أكثرهِ كقولهِ تعالى:﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[١٩١]، ولو جُرَّ هذا النوعُ بـــ(في)،أو نُصبَ على معنى الظرفيةِ لم يمتنع عند البصريينَ ، وامتنعَ عند الكوفيينَ ، وحجّتهم في المنعِ من ذلك صونُ اللفظِ عمّا يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق ، وهذا مبني على قولِ بعضهم إنّ (في) للتبعيض ، حكاه السيرافيُّ))[١٩٢] .

والذي يبدو لي أنَّ الكوفيينَ أجازوا الرفعَ والنصبَ هنا أيضاً، لقولِ الفرّاءِ:((إنما البَرْد شهران وإنما الصيف شهران، ولو جاء نصباً كان صواباً))[١٩٣]. يتبيّنُ من تَمثيلِ الفرّاءِ أنَّ الحدثَ مستغرقٌ للزمانِ، والزمانُ نكرةٌ وهو(شهران) وقد أجازَ الفرّاءُ فيه الرفعَ والنصبَ.

ممّا تقدّمَ يتّضحُ لنا أنَّ الكوفيينَ والبصريينَ على مذهبٍ واحدٍ في جوازِ الرفعِ والنصبِ في ظرفِ الزمانِ المُخْبرِ به عن اسمِ معنًى ، وخالفَ الكوفيّونَ البصريينَ ، في عدم جوازِ الجرِّ بـــ(في)[١٩٤] . أمّا إذا كانَ الحدثُ غير مستغرقٍ لجميعِ الزمانِ أو أكثرهِ، فقد حكى النحويّونَ الإجماعَ على جوازِ الرفعِ والنصبِ ، والنصبُ هو الغالبُ ، سواءٌ أكان الزمانُ معرفةً أم نكرةً[١٩٥] .

٤. الإخبارُ بظرفِ المكانِ عن اسمِ العين :

ظرفُ المكانِ الواقع خبراً عن اسمِ عينٍ (ذات) إمّا أن يكونَ متصرّفاً أو غيرَ متصرّف[١٩٦]. فإذا كان غيرَ متصرّفٍ فلا خلافَ في وجوبِ نصبهِ ، وأمّا إذا كان متصرّفاً ، فإمّا أن يكونَ نكرةً أو معرفةً ، فإن كان نكرةً ، فالرفعُ راجحٌ عند الكوفيينَ والبصريينَ ، وإذا كانَ معرفةً فالوجهُ النصبُ عند البصريينَ والرفعُ مرجوحٌ عندهم ، وقد نُسِبَ إلى الكوفيينَ قَصْرُ الرفعِ على الشّعرِ[١٩٧] .

قال الرضيُّ : ((فإن كان معرفةً فالرفع مرجوحٌ ، نحو : زيد خَلْفَك[١٩٨] ، وداري أمامَك ، وذلك لأن أصل الخبر التّنكير ، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختصّ بالشِّعر نحو قوله :

* إلاّ جَبْرَئِيلُ أمَامُها[١٩٩] *

خلافاً للجَرْميّ والكوفيّين))[٢٠٠] .

نسبَ الرضيُّ إلى الكوفيينَ منعَ الرفعِ في ظرفِ المكانِ الواقعِ خبراً إذا كانَ معرفةً ، وقَصْرُ ذلك على الضرورةِ . ونسبَهُ إليهم ابنُ مالكٍ[٢٠١] ، وغيرُهُ من النحويين أيضاً[٢٠٢] .

ويبدو أنّ الرضيَّ كان معتمداً على ابنِ مالكٍ في نسبةِ هذا الرأي إلى الكوفيينَ ، فقد جاءَ كلامَهُ مطابقاً لكلامِ ابنِ مالكٍ ، قال ابنُ مالكٍ: ((فإن كانَ اسمُ المكانِ معرفةً متصرفاً اختيرَ النصب، وجازَ الرفع عند البصريينَ، ولم يجز عند الكوفيينَ إلاّ في الضرورةِ))[٢٠٣].

وقد ذكرَ السيرافيُّ رأي الكوفيين هذا ، من غيرِ أن يذكرَ الضرورةَ ، قال : ((وقد منع الكوفيّونَ أن يقال: زيد خلفُك أشد المنع، واحتالوا لما جاءَ في الشعرِ ما فيه تعسف حين قال بعضهم في قوله :

إلاّ جبرئيل أمامها

إنّ ذلك إنّما جاء ، لأن جبريل لعظم خلقهِ يملكُ الأمام كلّه ، وهذا خطأ ، لأنّ الأمام لا نهايةَ له ، فلا يجوزُ أن يملأه شيء))[٢٠٤] . والذي يظهرُ من كلام السيرافيِّ أنّ الكوفيينَ لم يقولوا بالضرورةِ في رفعِ ظرفِ المكانِ هنا ، إنّما أوّلوا ذلك بأنَّ (جبريل) هو(الأمام) ، فارتفعَ (الأمام) وهو خبرٌ ، لأنّهُ هو المبتدأُ في المعنى ، وهذا يتطابقُ مع رأي الكوفيينَ في رفعِ المبتدأ للخبر ، إذا كانَ الخبرُ هو المبتدأُ في المعنى .

أمّا ما نقلَهُ ابنُ مالكٍ عن الكوفيينَ فقد ذكرَ أبو حيّان أنَّ فيه تقصيراً وخللاً في نقلِ الأحكامِ[٢٠٥]. وقد فصّلَ القولَ في هذه المسألةِ ، قال : ((الظرفُ المكانيُّ إذا وقعَ خبراً فإمّا أن يكونَ خبراً للأسماء غير المواضع والمصادر ، أو للمواضع ، أو للمصادر : إن وقع خبراً للأول فإمّا أن يكونَ مضافاً أو غير مضاف ، إن كان مضافاً فإمّا لنكرةٍ أو لمعرفة : إن كان مضافاً لنكرةٍ نحو: زيدٌ خلفَ حائطٍ ، وبكرٌ وراءُ جبلٍ، فاتّفق البصريون والكوفيون على جوازِ رفعهِ ونصبهِ، وإن أُضيف إلى معرفة نحو: زيدٌ خلفَك، فمذهب البصريين جوازُ رفعه ونصبه، ومذهبُ الكوفيينَ أنّه لا يجوزُ إلاّ النصب، هذا إن لم يملأه ، فإن مَلأَه فالرفعُ عندهم أحسنُ من النصبِ ، نحو : زيدٌ مكانُك تجعلَهُ المكان لأنّه قد ملأَهُ ، فصار كأنّه هو ، فأمّا قول الشاعر :

... ... إلاّ جبرئيل أمامها

فقالوا: لمّا كان لعظمهِ يملأ الأمام رفعَ الأمام ، ولا فرقَ عند البصريينَ بين أن يملأ أو لا يملأ، يجيزونَ الرفعَ والنصبَ))[٢٠٦]. والذي ذكرَهُ أبو حيّان يتناسبُ مع قواعدِ الكوفيينَ، فقد ذكرنا أنَّ الخبرَ يرتفعُ عندهم إذا كانَ هو المبتدأُ في المعنى ، وينتصبُ إن لمْ يكن هو المبتدأُ في المعنى .

ويبدو لي أنّ رأيَ الكوفيينَ هو ما ذكرَهُ السيرافيّ وأبو حيّان ، من أنّهم أجازوا رفعَ ظرفِ المكانِ الواقعِ خبراً إذا كانَ هو المبتدأُ في المعنى . ورأيُ الكوفيينَ هذا لمْ يكن من اجتهادِهم ، فقد سبقَهم إليهِ يونس على ما نقلَ سيبويه ، قال : ((وزعم يونس أنّ ناساً من العرب يقولون :

أَنُصْبٌ للمنيةِ تعتريهمْ رِجالي أم هُمُ دَرَجُ السُّيولِ[٢٠٧]

فجعلهم هم الدّرَجَ ، كما تقول : زيدٌ قَصْدُك ، إذا جعلتَ القصدَ زيداً ، وكما يجوز لك أن تقول: عبدُ الله خَلْفُك، إذا جعلتَه هو الخَلْفَ))[٢٠٨] . فقد أجازَ يونسُ رفعَ ظرفِ المكانِ ، وجعلَ ذلك لغةَ قومٍ من العربِ ، فهم يقولون: زيدٌ خلفَك، ويجعلونَ (زيد) هو الخلف[٢٠٩] ، وقد أقرَّ سيبويه ما نقلَهُ عن يونس ، وذكرَ ذلك السيرافيُّ ، قال : ((وقد ظهرَ أنَّ سيبويه يجيزُ : زيدٌ خلفُكَ ، إذا جعلتَهُ هو الخلف ، ولم يشترط ضرورة شاعرٍ))[٢١٠] . وقد أجازَ البصريونَ الرفعَ ، والوجهُ عندَهُم النصبُ[٢١١].

الهوامش :

(*) المسألة (٥) : ٤٤/١ من الإنصاف ، و(٢٧) : ٢٢٤ ، و(٢٨) : ٢٢٩ من التبيين ، و(٥) : ٣٠ من ائتلاف النصرة.

(١) شرح الرضي : ٥٠/١ .

(٢) لم يذكره في حدّ العامل ، وإنّما ذكره في الإعراب ، وهو النصُّ الذي نقلناه قبل هذا النصّ .

(٣) شرح الرضي : ٢٢٢/١ .

(٤) آل عمران : ٧ .

(٥) معاني القرآن : ١٩١/١ .

(٦) من البحر الكامل ، وهو لعنترة بن شداد العبسي ، ديوان عنترة : ١٩٩ .

(٧) شرح القصائد الطوال : ٣١٧ .

(٨) البيت من البحر الكامل ، وهو لعنترة بن شداد ، ينظر : ديوان عنترة : ٢٠٥ .

(٩) شرح القصائد الطوال : ٣٣٦ .

(١٠) لم يحدّد ابن الأنباري أيّاً منهما المبتدأ ، وأيّاً الخبر ، والذي يستقيم مع قواعد اللغةِ أن يكون (سمحٌ) خبراً مقدّماً ؛ لأنه نكرة ، و(مخالطتي) مبتدأ ، لأنه معرفة ، والضمير في مخالطتي يعود على اسم إنَّ .

(١١) ينظر : شرح القصائد الطوال : ٩ ، ٨٦ ، ١٨٩ ، ٣١٧ ، ٣٦١ ، ٤٣٤ ، ٤٧٢ ، ٤٨٩ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ١٢٧/١ ، ٤٠٦ ، ١١٨/٢ .

(١٢) ينظر : شرح الرضي : ٢٢٢/١ .

(١٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢٢/١ .

(١٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣/ ١٠٨٥ ، وهمع الهوامع : ٣١٢/١ .

(١٥) ينظر : شرح الرضي : ٢٢٢/١ .

(١٦) آل عمران : ١٥٤ .

(١٧) معاني القرآن : ٢٤٠/١ ، وينظر : شرح القصائد السبع : ١٨ ، ٦١ ، ٨١ ، ١٣٤ ، ١٩١ ، ٢٨٩ .

(١٨) ينظر : العوامل اللفظية في تفسير البحر المحيط : ١٢٨ .

(١٩) الكتاب : ٧٨/٢ .

(٢٠) ينظر : الكتاب : ١٢٧/١ ، ٤٠٦ ، ١١٨/٢ .

(٢١) كذا ، والصواب (كلٌّ واحدٍ) .

(٢٢) كذا ، والصواب (الكوفيون) .
(٢٣) نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٦٢ ، (أطروحة دكتوراه) .
(٢٤) الكتاب : ١/١٢٦-١٢٧ .
(٢٥) المصدر نفسه : ٢/٨٨ .
(٢٦) ينظر : المقتضب : ٤/١٢٦ ، والأصول : ١/٥٨ ، وشرح المفصل : ١/٢٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٣/١٠٨٥ ، والمساعد : ١/٢٠٦ ، وشرح التصريح : ١/١٩٥ ، وهمع الهوامع : ١/٣١٢ .
(٢٧) ينظر : شرح الرضي : ١/٢٢٢ .
(٢٨) ينظر : التبيين : ٢٢٤ .
(٢٩) الكتاب : ٢/٤٠٦ .
(٣٠) ينظر : معاني القرآن : ١٣٢ ، وهمع الهوامع : ١/٣١١ .
(٣١) ينظر : همع الهوامع : ١/٣١١ .
(٣٢) ينظر : التبيين : ٢٢٩ ، وهمع الهوامع : ١/٣١١ .
(٣٣) ينظر : الأصول : ١/٥٨ .
(٣٤) ينظر : شرح الرضي : ١/٢٢١ .
(٣٥) ينظر : المقتضب : ٤/١٢ .
(٣٦) ينظر : شرح الرضي : ١/٢٢١-٢٢٢ .
(٣٧) ينظر : اللمع : ٧٢ .
(٣٨) ينظر : الخصائص : ٢/٣٨٥ .
(٣٩) ينظر : شرح التسهيل : ١/٢٦١ ، وشرح الألفية للمرادي : ١/١٨٠ ، وشرح ابن عقيل : ١/٢٠١ .
(٤٠) ينظر : شرح الألفية : ١/١٨٠ .
(٤١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/٢٠١ .
(٤٢) ينظر : المقتضب : ٢/٤٩ ، ٤/١٢٦ .
(٤٣) ينظر : شرح المفصل : ١/٢٢٣ .
(*) المسألة (٩٢) : ٨٦ من ائتلاف النصرة .
(٤٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/١٨٩ .
(٤٥) خطأ في الطباعة ، والصواب (بِعمل) .
(٤٦) ما نسبه الرضيُّ إلى الكوفيينَ من القياسِ على عملِ الظرفِ دون اعتمادٍ فيه نظر ، وسيأتي بيانُ رأي الكوفيين في عمل الظرف (الجار والمجرور والظرف) في مسألة مستقلّةٍ في البحث نفسه .
(٤٧) شرح الرضي : ١/٢١٩-٢٢٠ .
(٤٨) الأنبياء : ٣٥ .
(٤٩) معاني القرآن : ٢/٢٠٢ .
(٥٠) الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي : ٣٨ .

(٥١) ينظر : المقتصد : ٥١٢/١ ، والإيضاح في شرح المفصّل : ١٩٥/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٣٣/١ ، وشرح الألفية للمرادي : ١٧٩/١ ، والمساعد : ٢٠٨/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٩٢/١ ، وشرح التصريح : ١/ ١٩٤ ، وحاشية الصبان شرح الأشموني : ٣٠٦/١ ، وهمع الهوامع : ٣١٠/١ .

(٥٢) شرح التسهيل : ٢٦٥/١ .

(٥٣) من البحر الوافر ، الشاهد لزهير بن مسعود الضبي ، خزانة الأدب : ٦/٢ .

(٥٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢٦٥/١ .

(٥٥) البيت من البحر البسيط ، وهو للأعشى ، ينظر : ديوان الأعشى : ١١١ .

(٥٦) ينظر : ائتلاف النصرة : ٨٦ .

(٥٧) البيت من البحر الطويل ، يُنسب إلى رجل من الطائيين ، ينظر : شرح التصريح : ١٩٤/١ .

(٥٨) ينظر : شرح ابن الناظم : ٧٦ .

(٥٩) فاطر : ٣٨ .

(٦٠) ينظر : ائتلاف النصرة : ٨٦ .

(٦١) الإنسان : ١٤ .

(٦٢) البحر المحيط : ٣٨٨/٨ .

(٦٣) ينظر : شرح الرضي : ٢٢٠/١ .

(٦٤) ينظر : الموفي في النحو الكوفي ، للكنغراوي : ٣٤-٣٥ .

(٦٥) ينظر : البغداديات : ٤١٥ .

(٦٦) ينظر : ائتلاف النصرة : ٨٦ .

(٦٧) التحريم : ٤ .

(٦٨) ينظر : شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري : ٣٠٥ .

(٦٩) ائتلاف النصرة : ٨٦ .

(٧٠) البحر المحيط : ٣٨٨/٨ .

(٧١) شرح الرضي : ٢٢٠/١-٢٢١ ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٩٥/١ .

(٧٢) شرح الرضي : ٢١٩/١ .

(٧٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٣/١-٢١٤ .

(٧٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢٣/١ .

(٧٥) ينظر : العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية : ٢٤ ، (رسالة ماجستير) .

(٧٦) شرح الرضي : ٢٢٢/١ .

(٧٧) معاني القرآن : ١٦٥/١ .

(٧٨) المصدر نفسه : ٣٢/١-٣٣ .

(٧٩) مجالس العلماء : ٣٤٩ .

(٨٠) ينظر : شرح القصائد الطوال : ٢٤٤ ، ٢٨٥ ، ٣٥٢ ، ٤٣٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ١٤٩/١ .

(٨١) ينظر : مدرسة الكوفة : ٢٨١ ، ٣١٠ وفي النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٦-١٣١ ، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢٣ .

(٨٢) الفعل زمانه وأبنيته : ٢٠ ، وينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٢/١ .

(٨٣) ينظر : رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة للعبادي : ٥٣ ، ومجلة مجمع اللغة العربية بدمشق : ٥١٥ ، والمصطلح النحوي : ١٨٥ ، ودراسة في المصطلح الكوفي : ٣٨ ، والمخزومي ونظرية النحو العربي ، د. زهير غازي زاهد : ٤٩ .

(٨٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٨-١٠٣ ، وأقسام الكلام العربي ، د. فاضل الساقي : ١٧٠ .

(٨٥) الكتاب : ١٢٧/٢ .

(٨٦) ينظر : الأصول : ٦٠/١ .

(٨٧) ينظر : شرح التسهيل : ٢٦٤/١ ، وشرح ابن الناظم : ٧٥ ، والفوائد الضيائية : ٢٧٦/١ .

(٨٨) ينظر : الجمل : ٤٩-٥٠ .

(٨٩) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١٠٢٣/٢-١٠٢٤ .

(٩٠) همع الهوامع : ٣٢٦/١ .

(٩١) ينظر : التراكيب الاسنادية : ٨٣ ، والجملة العربية ، د. محمد عبادة : ٨٢ .

(*) المسألة (٢٩) : ٢٤٥/١ من الإنصاف ، و(٦٠) : ٣٧٦ من التبيين ، و(١١) : ٣٥ من ائتلاف النصرة .

(٩٢) ينظر : همع الهوامع : ٣٢١/١ .

(٩٣) كذا ، والصواب بدون (الواو) ، ينظر : طبعة دار الكتب العلمية : ٩٢/١ .

(٩٤) الأحزاب : ٦ .

(٩٥) شرح الرضي : ٢٣٧/١ .

(٩٦) الإنصاف : ٢٤٥/١-٢٤٦ .

(٩٧) ينظر : شرح التسهيل : ٢٩٨/١ .

(٩٨) الإنصاف : ٥٥٦/٢ .

(٩٩) شرح الرضي : ٥٦/٥ .

(١٠٠) ينظر : مدرسة الكوفة : ٢٩٤-٢٩٥ ، ودراسات في نظرية النحو العربي : ٤٢ ، ونحو القرّاء الكوفيينَ ، د. خديجة أحمد مفتي : ٣٤٨ ، والمصطلح النحوي : ١٨٧ ، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، د. خليل أحمد عمايرة : ٦٢ .

(١٠١) معاني القرآن : ٣٣/١-٣٤ .

(١٠٢) المصدر نفسه : ٢٣٥/١ .

(١٠٣) شرح السيرافي : ٢٦/٦ .

(١٠٤) ينظر : الإنصاف : ٢٤٧/١ .

(١٠٥) دراسات في نظرية النحو : ٤٧ .

(١٠٦) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، د. فاضل السامرائي : ٨٢ .

(١٠٧) ينظر : قضايا نحوية : ١١١-١١٢ .

(١٠٨) دراسات في نظرية النحو : ٤٣ .
(١٠٩) البيت من البحر الطويل ، وينسب لأبي اللحام التغلبي ، ينظر : خزانة الأدب : ٥٥٧/٨ .
(١١٠) الأشباه والنظائر : ٢٤٣/٢-٢٤٤ .
(١١١) معاني القرآن : ٣٤/١ .
(١١٢) ينظر : الأصول : ٦٣/١ ، والإيضاح : ٩٥ ، واللمع : ٧٥ ، والمقتصد : ٢٧٥/١ ، والمفصل : ٣١ ، والإنصاف : ٢٤٥/١ ، وشرح المفصل : ٢٣١/١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١٨٨/١ ، وشرح التسهيل : ٢٩٩/١، وشرح الجمل: ٣٤٤/١ ، والمساعد : ٢٣٦/١ ، وشرح التصريح: ٢٠٦/١، وهمع الهوامع : ٣٢١/١ .
(١١٣) ينظر : الإيضاح : ٩٥ ، والمقتصد : ٢٧٥/١ ، والمفصل : ٣١ ، وشرح المفصل : ٢٣١/١ ،
(١١٤) ينظر : الأصول : ٦٣/١ ، وشرح التسهيل : ٣٠٣/١ ، والتذييل والتكميل : ٤٩/٤ .
(١١٥) ينظر : المقتصد : ٢٧٧/١ ، والتسهيل : ١٧ ، وشرح ابن عقيل : ٢١١/١ .
(١١٦) ينظر : أسرار العربية : ٧٣ .
(١١٧) ينظر : شرح التسهيل : ٣٠٣/١ ، وارتشاف الضرب : ١١٢١/٣ ، والتذييل والتكميل : ٥٠/٤ ، وهمع الهوامع : ٣٢١/١ .
(١١٨) الكتاب : ٤٠٦/١ .
(١١٩) المصدر نفسه : ٤١٧/١ .
(١٢٠) ينظر : الأصول : ٦٣/١ .
(١٢١) ينظر : الإيضاح : ٩٢ .
(١٢٢) ينظر الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي : ٨٧ ، وأبو زكريا الفرّاء : ٤٢٦-٤٢٧ .
(١٢٣) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٧٥ .
(١٢٤) الكتاب : ١١٨/٢ .
(١٢٥) المصدر نفسه : ١٢٠/٢ .
(١٢٦) المصدر نفسه : ٣١٠/٢ .
(١٢٧) المصدر نفسه : ٣٣٠/٢ .
(١٢٨) ينظر : مدرسة الكوفة: ٢٩٣-٢٩٤ ، وقضايا نحوية : ١١٤ ، ودراسات في نظرية النحو العربي : ٤٢.
(١٢٩) نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٧٥ .
(١٣٠) البيت من البحر المتقارب ، وينسب إلى الأخطل ، ينظر خزانة الأدب : ٤٦٠/١ ، ولم أقف عليه في ديوانه .
(١٣١) الكتاب : ٤١٧/١ .
(*) المسألة (٦) : ٥١/١ من الإنصاف ، و(٢٩) : ٢٣٣ من التبيين ، و(١٠٢) : ٩١ من ائتلاف النصرة .
(١٣٢) الاعتمادُ أن يتقدّم الظرفُ أو الجار والمجرور نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر، ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ، د. فخر الدين قباوة : ٣٥٠ .
(١٣٣) ينظر : مغني اللبيب : ٥٧٩/٢ .

(١٣٤) شرح الرضيّ : ٢٤١/١ ، وتكرر ذكر هذه المسألة عند الرضي في باب تقديم الخبر وجوباً على المبتدأ ، ينظر : ٢٥٧/١ من المصدر نفسه .

(١٣٥) ينظر : البغداديات : ٣٦٢ ، وشرح السيرافي: ١٧٥/٦ ، والإنصاف : ٥١/١ ، والتبيين: ١٥٣ ، ومغني اللبيب : ٥٧٩/٢ ، والدر المصون : ٤٧٤/٤ .

(١٣٦) شرح الرضيّ : ٢٤١/١ .

(١٣٧) البقرة : ٧ .

(١٣٨) معاني القرآن : ١٣/١ .

(١٣٩) النساء : ٣٦ .

(١٤٠) معاني القرآن : ٢٦٦/١ .

(١٤١) البيت من البحر الطويل ، وهو لطرفة بن العبد ، ينظر : ديوان طرفة بن العبد : ٢٦ .

(١٤٢) شرح القصائد الطوال : ١٤٠ .

(١٤٣) البيت من البحر الطويل ، وهو لطرفة بن العبد ، ينظر : ديوان طرفة بن العبد : ٢٨ .

(١٤٤) شرح القصائد الطوال : ١٦١ .

(١٤٥) يوسف : ٨٣ .

(١٤٦) الدر المصون : ٦٧٤/٣ .

(١٤٧) ينظر : معاني القرآن : ٣١٢/١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٩-٣٦٠ ، ٣٨٣-٣٨٤ ، ٤١١ ، ١٥٩/٢ .

(١٤٨) ينظر : معاني القرآن : ٢٩٧/٢ ، ومجالس ثعلب : ٣٩٨/٢ ، وشرح القصائد السبع : ١٠٢ .

(١٤٩) ينظر النحو الكوفي في شرح القصائد السبع الجاهليات ، رسالة ماجستير : محمد إبراهيم يوسف شيبة ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م : ٢٧٧ ، ٢٩٧ ، وآراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي : ١٠٤ .

(١٥٠) معاني القرآن : ١٩٦/١ .

(١٥١) ينظر : شرح السيرافي : ١٧٦/٦ ، والتعليقة : ٢٨٥/١ ، والنكت : ٨٧/٢ ، والتبيين : ٢٣٣ .

(١٥٢) الأصول : ٣٠٥/١-٣٠٦ .

(١٥٣) دراسات في نظرية النحو العربي : ٤٧-٤٨ .

(١٥٤) ينظر : شرح السيرافي : ١٧٥/٦ .

(١٥٥) الكتاب : ٨٨/٢ .

(١٥٦) المصدر نفسه : ٨٨/٢ .

(١٥٧) كذا ، والصواب (إنّ في الدار زيداً) بإدخال (إنَّ) حتى تعمل النصب في المبتدأ .

(١٥٨) المزمل : ١٢ .

(١٥٩) الأعراف : ١١٣ .

(١٦٠) شرح السيرافي : ١٧٥/٦ ، وينظر : الكتاب : ٨٨/٢ ، والنكت : ٨٨/٢ .

(١٦١) شرح السيرافي : ١٧٧/٦-١٧٨ ، وينظر : الكتاب : ٩٠/٢ .

(١٦٢) ينظر : البغداديات : ٣٦٢ ، والمقتصد : ٣٠٨/١ ، والإنصاف : ٥١/١ ، ونتائج الفكر : ٣٢٥ ، واللباب : ١٠٨ ، وشرح جمل الزجاجي : ١٥٨/١ .

(١٦٣) يعني سيبويه .

(١٦٤) التذييل والتكميل : ٥٨/٤ .

(١٦٥) ينظر : نتائج الفكر : ٣٢٥ .

(١٦٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٢٢/٣ .

(١٦٧) الكتاب : ٥٥/١-٥٦ .

(١٦٨) وفي الكتاب نصوص أخرى تشيرُ إلى هذا المعنى ، ينظر : ٣٩٦/١ ، ٨٩/٢ ، ٩١ .

(١٦٩) ينظر : المحيط في الأصوات العربية ونحوها وصرفها : ٣٠٩/٣ .

(١٧٠) ينظر : اللمع : ٧٤ .

(١٧١) ذكر ابن أبي الربيع أنّ ابن الطّراوة أجازَ ذلك شرط الفائدة، وقد ردَّه ابن أبي الربيع، ينظر : البسيط: ٦٠١ ، وأجاز ذلك ابن خروف الأشبيلي(ت٦٠٩هـ) ، ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف الأشبيلي : ٣٩١/١ ، ٤٠١ .

(١٧٢) ينظر : المقتضب : ٢٧٤/٣ ، ١٣٢/٤ ، ١٧٢ ، والإيضاح : ٩٥-٩٦ ، وشرح المفصل : ٢٣١/١ ، وشرح جمل الزجاجي : ٣٤٨/١ ، والتذييل والتكميل : ٦٢/٤ .

(١٧٣) ينظر : التذييل والتكميل : ٦٢/٤ .

(١٧٤) كذا ، والصواب من غير المضاف إليه (الجمعة) ، لأنّ الحديث عن الزمان المنكّر .

(١٧٥) كذا ، والصواب (الرفع) ؛ لأنّه ذكر جوازَ النصبِ والرفعِ عند البصريينَ وامتناعهما عند الكوفيينَ .

(١٧٦) شرح الرضي : ٢٤٣/١ .

(١٧٧) التذييل والتكميل : ٦٢/٤ .

(١٧٨) شرح التسهيل لناظر الجيش : ١٠١٤/٢ .

(١٧٩) همع الهوامع : ٣٢٣/١ .

(١٨٠) خطأ في الطباعة ، والصواب (الأوّل) .

(١٨١) كذا ، والصواب (أوجبوه) لأنه شبهه بالمنصوب المنكّر .

(١٨٢) شرح الرضي : ٢٤٣/١-٢٤٤ .

(١٨٣) شرح السيرافي : ٣٨/٦ .

(١٨٤) الأنبياء : ٣٨ .

(١٨٥) طه : ٥٩ .

(١٨٦) سبأ : ١٢ .

(١٨٧) معاني القرآن : ٢٠٣/٢ .

(١٨٨) المصدر نفسه : ٢٠٣/٢ .

(١٨٩) الأحقاف : ١٥ .

(١٩٠) سبأ : ١٢ .

(١٩١) البقرة : ١٩٧ .

(١٩٢) شرح التسهيل : ٣٠٥/١ ، وينظر : شرح السيرافي : ٣٨/٦ .

(١٩٣) معاني القرآن : ٢٠٣/٢ .

(١٩٤) ينظر : المصدر نفسه : ١١٩/١ .

(١٩٥) ينظر: شرح السيرافي: ٣٧/٦، وشرح التسهيل: ٣٠٥/١، والتذييل والتكميل: ٦٢/٤، وهمع الهوامع: ٣٢٣/١

(١٩٦) الظرف المتصرف : هو ما يفارقُ النصب على الظرفية إلى حالةٍ أخرى ، ومن ثمّ يصحّ وقوعه ظرفاً حيناً ، وغير ظرف حيناً آخر ، فيصحّ وقوعه مثلاً فاعلاً أو مبتدأً أو مفعولاً ... ، والظرفُ غير المتصرّف : هو ما يلزم النصب على الظرفية ، أو الجر بمن ، نحو : قبل وبعد ولدن وعند ، ينظر : التراكيب الإسنادية : ٢٨ .

(١٩٧) ينظر : شرح التسهيل : ٣٠٦/١ ، وارتشاف الضرب : ١١٢٨/٣ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ١٠١٧/٢ ، والمساعد : ٢٣٩/١ ، وهمع الهوامع : ٣٢٣/١ .

(١٩٨) خطأ في الطباعة ، والصواب (خلفَك) .

(١٩٩) البيت من البحر الطويل ، وهو لكعب بن مالك ، ينظر : ديوان كعب بن مالك : ٢٧١ ، وتمامه :

شَهِدْنا فَمَا نَلقى لنا من كتيبةٍ يَدَ الدَّهرِ إلاّ جبرئيلُ أَمَامُها

(٢٠٠) شرح الرضي : ٢٤٤/١-٢٤٥ .

(٢٠١) ينظر : التسهيل : ١٨ ، وشرح التسهيل : ٣٠٦/١ .

(٢٠٢) ينظر : المساعد : ٣٩/١ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل : ٢٣٤ ، وهمع الهوامع : ٣٢٣/١ .

(٢٠٣) شرح التسهيل : ٣٠٦/١ .

(٢٠٤) شرح السيرافي : ٣٨/٦ .

(٢٠٥) ينظر : التذييل والتكميل : ٦٩/٤ .

(٢٠٦) ينظر : المصدر نفسه : ٦٦/٤-٦٧ .

(٢٠٧) البيت من البحر الوافر ، وهو لإبراهيم بن هرمة ، ينظر : ديوان إبراهيم بن هرمة : ١٩٢

(٢٠٨) الكتاب : ٤١٦/١ .

(٢٠٩) ينظر : شرح السيرافي : ٤٠/٦ .

(٢١٠) المصدر نفسه : ٤٠/٦ .

(٢١١) ينظر : المصدر نفسه : ٣٨/٦ ، والتسهيل : ١٨ ، وشرح التسهيل : ٣٠٦/١ ، والتذييل والتكميل : ٦٧/٤ ، وارتشاف الضرب : ١١٢٨/٣ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٢٧٥/١ ، والمساعد : ٢٣٩/١ ، وهمع الهوامع : ٣٢٣/١ .

المصادر والمراجع :

ـ **القرآن الكريم .**

١. ائتلاف النّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة، تأليف عبد اللطيف بن أبـــي بكر الشرجي الزّبيدي، تـــح : د. طارق عبد عون الجنابي ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٢٨هـــ ـــ٢٠٠٧م .

٢. أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار عمار ، ط١ ، ١٤٢٨هـــ ـــ ٢٠٠٧ م .

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) ، تح : د. رجب عثمان محمد ، مطبعة المدني، مصر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨ م .
٤. أسرار العربية ، تأليف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، عني بتحقيقه : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق .
٥. الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تح : د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٢، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣ م .
٦. الأصول في النحو، لأبي بكر محمّد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦ م .
٧. إعراب الجمل وأشباه الجمل ، تأليف الدكتور فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي بحلب ، ط٥ ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
٨. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، تأليف الدكتور فاضل مصطفى الساقي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨ م .
٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت٥٧٧هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٩٨٢ م .
١٠. الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النحوي (ت٣٧٧هـ) ، تح : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت/لبنان ، ط١ ، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١ م .
١١. الإيضاح في شرح المفصّل ، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) ، تح : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد .
١٢. ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تأليف أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباريّ النحوي (ت٣٢٨هـ) ، تح : محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧١ م .
١٣. البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبد الله أحمد القرشي الأشبيلي السَّبتي (ت٦٨٨هـ) ، تح : د. عيّاد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت/لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦ م .
١٤. التّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تح : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الدار اللبنانية ، بيروت/لبنان ، ط٢، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١١ م .
١٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ألّفه أبو حيّان الأندلسي ، حققه : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق .
١٦. التراكيب الإسنادية ، الجمل : "الظرفية ـ الوصفية ، الشرطية " ، تأليف الدكتور : علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .
١٧. التعليقة على كتاب سيبويه ، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تح : د. عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠ م .
١٨. تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق تعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوّض ، د. زكريا عبد المجيد النوتي ، د. أحمد النجولي الجمل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م .

١٩.الجمل ، للزجاجي ، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته : الشيخ ابن أبي شنب ، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، ١٩٢٦ م .
٢٠.الجملة العربية مكوناتها ــ أنواعها ــ تحليلها ، تأليف : د. محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب القاهرة ، ط ٤ ، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م .
٢١.حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني ، تح ، محمود بن الجميل ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ط١، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م .
٢٢.الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي ، تح : محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ، بيروت/لبنان ، ط٢، ١٩٥٢ م .
٢٣.دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ، د. صاحب أبو جناح ، دار الفكر ، ط١ ، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م .
٢٤.دراسة في المصطلح النحوي عند الكوفيين ، د. عبد الكاظم محسن الياسري ، ٢٠٠٧ م .
٢٥.الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، تح : د. أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق .
٢٦.ديوان إبراهيم بن هرمة ، تح : محمد جبار المعيبد ، مطبعة النجف ، ١٩٦٩م .
٢٧.ديوان الأعشى ، شرح وتعليق : محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٧ ، ١٩٨٣م .
٢٨.ديوان ثابت بن قطنة العتبي .
٢٩.ديوان طرفة بن العبد ، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت/لبنان ، ط١، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م .
٣٠.ديوان عنترة بن شداد ، تح : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣م .
٣١.ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تح : سامي مكّي العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٦٦م .
٣٢.رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة ، للإمام أحمد بن قاسم العبّادي (ت٩٩٤هـ) ، تح : محمد حسن عواد ، دار الفرقان ، عمان ، ط١، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م .
٣٣.شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ، المصري ، الهمداني (ت٧٦٩هـ) ، على ألفية الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار مصر للطباعة ، ط٢٠ ، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م .
٣٤.شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت/لبنان ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠ م .
٣٥.شرح الألفية لابن مالك ، تأليف الحسن بن القاسم المرادي ، تح : د. فخر الدين قباوة ، دار مكتبة المعارف ، بيروت/لبنان ، ط١ ، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧ م .
٣٦.شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تأليف ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تح : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت/لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م .

٣٧.شرح التسهيل للمرادي ، القسم النحوي ، تح : محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان ــ المنصورة ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م .
٣٨.شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحب الدين محمد بن يوسف أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تح : أ. د. أحمد محمد فاخر وآخرين ، دار السلام ، ط١، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧ م .
٣٩.شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) على "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" للعلامة جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تح : محمد باسل عيون السُّود ، دار الكتب العلمية ، بيروت/لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠ م .
٤٠.شرح جمل الزّجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ) (تحقيق ودراسة) من الأوّل حتّى نهاية باب المخاطبة ، إعداد : د. سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ .
٤١.شرح جمل الزّجاجي، لابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ) "الشرح الكبير" ، تح : د. صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهورية العراقية ، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠ م .
٤٢.شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تح: الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط١ ، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠ م .
٤٣.شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ، مصر ، ط٦ .
٤٤.شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، تصنيف أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة بمصر ، ١٣٨٣هـ ــ ١٩٦٣م .
٤٥.شرح الكافية الشافية ، تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، تح : د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث .
٤٦.شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٩هـ ــ ٢٠٠٨م .
٤٧.شرح المفصّل للزمخشري ، تأليف موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع فهارسه ، د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت/لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١ م .
٤٨.العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، تأليف الدكتور خليل أحمد عمايرة .
٤٩.العوامل اللفظية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي "دراسة نحوية" ، د. سعاد كريدي ، تموز، ط١ ، ٢٠١٢ م .
٥٠.الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرّائي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م .
٥١.الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ) ، تح : أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م .
٥٢.في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت/لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦ م .
٥٣.في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق/بغداد ، ط٢ ، ٢٠٠٥ م .

٥٤.الكافية في النحو ، تأليف الإمام جمال الدين أبي عمرو المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
٥٥.الكتاب كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٤ ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤ م .
٥٦.اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة، ط٥ ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٤ م .
٥٧.اللباب في علل البناء والإعراب ، تأليف أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تح ، محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩ م .
٥٨.اللمع في العربية ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تح : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م .
٥٩.مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر، النشرة الثانية .
٦٠.مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، تح : عبد السلام هارون ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٨٤ م .
٦١.المخزومي ونظرية النحو العربي ، د. زهير غازي زاهد ، دار الضياء ، النجف الأشرف ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦ م .
٦٢.مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت/لبنان ، ط٣ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
٦٣.المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، محمد الأنطاكي ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط٤ .
٦٤.المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي النحوي (ت٣٧٧هـ) ، تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد .
٦٥.المساعد على تسهيل الفوائد شرح منقح الإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تح : محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، ط٢ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م .
٦٦.المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري ، د. عوض بن حمد القوزي ، جامعة الرياض ، ط١ ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٠ م .
٦٧.معاني القرآن ، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي ، تح : د. عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، بيروت/لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .
٦٨.معاني القرآن للفرّاء ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) ، تح : أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ م .
٦٩.المفصّل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تح : د. محمد محمد عبد المقصود ، د. حسن محمد عبد المقصود ، عالم الكتاب المصري القاهرة ، ودار الكتاب اللبناني بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١ م .
٧٠.المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تح : د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ،١٩٨٢ م .
٧١.المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تح : الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠ م .

٧٢.الموفي في النحو الكوفي ، للسيد صدر الدين الكنغراوي الاسنابولي (ت١٣٤٩هـ) ، شرحه : محمد بهجة البيطار، البيئة للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م .
٧٣.نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تح : عادل أحمد عبد الموجود والشيخ محمد علي معوّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت/لبنان ، ط١ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢ م.
٧٤.نحو القرّاء الكوفيّين، خديجة أحمد مفتي، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥ م .
٧٥.نظرات في التراث اللغوي العربي ، د. عبد القادر المهيري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت/لبنان ، ط١ ، ١٩٩٣م .
٧٦.النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، تح : الأستاذ رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩ م .
٧٧.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) تح : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت/لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨ م .

الرسائل والأطاريح الجامعية :

١. آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي ، حسن هادي عبد النبي ، رسالة ماجستير ، مقدّمة إلى كلية التربية/جامعة القادسية ، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م .
٢. العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية ، علي سعيد جاسم الخيكاني ، رسالة ماجستير ، مقدّمة إلى كلية التربية/جامعة بابل ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤ م .
٣. نحو سيبويه في كتب النحاة ، مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي ، أطروحة دكتوراه ، مقدّمة إلى كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ م .
٤. النحو الكوفي في شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر بن الأنباريّ (ت٣٢٨هـ) ، محمد إبراهيم يوسف شيبة ، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

Abstract
The Nominal Structure in Kufan Grammar Through the Explanation of Al-Redhi for Al-Kaffiya

Kareem Duhan Uwayyiz
Master of Arts – Linguistics

Asst. Prof. Dr. Su'aad Kreidi Kendawi
University of Al-Qadissiya / College of Education

Introduction

There are certain reasons which prevented drawing a complete picture for the Kufan Grammar. Some of these reasons are related to the Kufan Grammar itself; while others are not.

However, the learner of the Kufan Grammar becomes unable to present a complete picture for the Kufan Grammar, because it does not formulate a complete framework for the Arabic grammar, nor does it fill the gaps or answer all the questions. Hence, the researchers tried to fill those gaps by studying the Kufan Grammar which was spread in the grammatical texts that came after the Kufans. Because the contemporary era to the Kufan Grammar was known for fanaticism and the effect of fanaticism was still existed, we have seen it was beneficial "to head toward later grammarians, who were away from being affected by the competition consequences between the two schools, to win presenting more objectivity and coordination for the Kufans' perspective, and this what we have found in Redhi Al-Deen Al-Estrabathi" in his explanation of Al-Kaffiya. In this research, we will study the Kufan's opinions concerning the nominal sentence (the subject and the predicate), which Al-Redhi mentioned in his explanation. We will also show that the Kufan Grammar is not discussed by the later grammarians except for what is different from the Basrah Grammar. Thus, our study of the Kufan Grammar will not be completely isolated from the Basrah Grammar.